وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار – إيليزي (الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات تطور النشاط

دراسة حالة: ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إيليزيOPGI

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم المالية تخصص محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبتين:

بن طبال منال فاطمة الزهراء

شندر أحلام

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
حميداتو ناصر	أستاذ محاضر (ب)	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
حسين ديب	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
خالد بعاشي	أستاذ محاضر (ب)	المركز الجامعي إيليزي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار – إيليزي (الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات تطور النشاط

دراسة حالة: ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إيليزيOPGI

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم المالية تخصص محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبتين:

بن طبال منال فاطمة الزهراء

شندر أحلام

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
حميداتو ناصر	أستاذ محاضر (ب)	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
حسين ديب	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
خالد بعاشي	أستاذ محاضر (ب)	المركز الجامعي إيليزي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

اهداء

إلى روح جدي الزكية الطاهرة بن طبال الشيخ رحمه الله ورفعه لأعلى جنات الفردوس

أهدي ثمرة جهدي إلى الذي قال فيهما الله سبحانه وتعلى (وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا)

إلى أبي العزيز أطال الله في عمره وألبسه ثوب العافية

إلى نبع الحنان التي الجنة تحت أقدامها أمي حفظها الله ورعاها

إلى إخوتي (صلاح الدين – سلسبيل – معتز بالله – رتاج مرج – استبررق – أركان)

إلى زميلتي التي شاركتني في هذا العمل شندر أحلام

إلى من سعدت برفقتهم في دروب الحياة بنات خالاتي و صديقاتي

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة إلى كل من نساه قلمي وهو موجود في قلبي

اهداء

أهدي تخرجي هذا إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمرك "والدي العزيز" وإلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان وسر الوجود "أمي الحبيبة"

إلى من قاسموني دفئ العائلة وجمال الحياة "حبيبي أخي الشيخ علاء الدين وأختي حبيبتي إكرام وعبد الرحيم وكتكوتي عبد الجليل "

إلى من تحلوا بالوفاء "خالاتي الكريمات وأعمامي الأفاضل"

إلى من جمعتني بهن الحياة وقاسمنني جل أوقاتي صديقاتي نبيلة نصيرة كريمة أم الخير إلى صديقتي وأنيستي ابنت عمتي مريم

إلى من قضيت معهن أجمل اللحظات طيلة مسيرتي الجامعية بحلوها ومرها صديقاتي

إلى القريبين إلى قلوبنا المشابهين لأرواحنا دمتم سندا لا يميل

إلى من كانت جزء لا يتجزأ من عملي هذا وأنيسا لا يفارقني

من قاسمتني هذا العمل المتواضع بن طبال منال لكي مني خالص الحب بتوفيق من الله وبدعاء من الأم لم يبقى سوى خطوات قليلة لإنهاء مسيرتي الدراسية

شكرا لكل من مد يد العون وأسأل الله التوفيق

شكر وعرفان

قال تعلى: { من يشكر فإنما يشكر لنفسه}

الحمد لله الذي بحمده تتم النعم والشكر للقائل في محكم تنزيله { ولئن شركتم لأزيدنكم} والصلاة والسلام على نبينا وحبيبنا المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

نقدم خالص الشكر وأتم العرفان إلى والدينا وإخواننا وأخواتنا

وإلى أستاذنا المشرف ديب حسين على كل ما قدمه لنا من توجيهات كما أتوجه بأحر عبارات الشكر إلى رئيس دائرة المالية والمحاسبة لديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI عبد الحفيظ بوخشبة الذي قدما لنا يد المساعدة على جهوده المتميزة التي أفادتنا كثيرا ونشكر أيضا جميع أساتذتنا في كل الأطوار وإلى أعضاء اللجنة المناقشة والموقرة ولا ننسى كل من ساهم في تعليمنا وساعدنا ولو بكلمة أو دعوة من قريب أو بعيد.

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان مدى مساهمة نسب ومؤشرات تطور النشاط في تقييم الأداء المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري حيث تم استغلال مجموعة من المعلومات من القوائم المالية لسنوات من 2018 إلى 2021 وذلك لتحليل الأداء المالي وتطور النشاط لديوان الترقية والتسيير العقاري وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها أن

ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إيليزي يعتمد على التحليل المالي ويركز على النسب المالية ومؤشرات تطور النشاط لقياس وتقييم أدائه المالي كذلك تساهم النسب المالية ومؤشرات تطور النشاط في قياس وتقييم الأداء المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI بولاية إيليزي ويستعمل ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إليزي نسب تطورات النشاط في أدائه المالي ويركز على نسبة القيمة المضافة وتطور رقم الأعمال.

وفي الأخير استنتجنا أيضا أن نسبة تطور رقم الأعمال تساهم بشكل فعال في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إليزي.

الكلمات المفتاحية:

أداء مالي، تقييم الأداء، مؤشر، نسب تطور النشاط، ديوان الترقية والتسيير العقاري

Abstract

The study aims to determine the extent of the contribution of ratios and indicators of activity development in evaluating the financial performance of the Promotion and Real Estate Management Office (Diwan El-Tarqia Wal-Tasmeer Al-Aqari) by utilizing a set of information from the financial statements for the years 2018 to 2021. This is done to analyze the financial performance and activity development of the Promotion and Real Estate Management Office. The study reached the following results, like The Illizi Promotion and Real Estate Management Office relies on financial analysis and focuses on financial ratios and activity development indicators to measure and evaluate its financial performance and Financial ratios and activity development indicators contribute to measuring and evaluating the financial performance of the Illizi Promotion and Real Estate Management Office (OPGI) also The Illizi Promotion and Real Estate Management Office utilizes activity development ratios in its financial performance, with a focus on value-added ratio and business development.

- We also concluded that the business development ratio effectively contributes to evaluating the financial performance of the Promotion and Real Estate Management Office in Illizi.

The keywords

Financial performance ,Performance evaluation, Indicator, Activity development ratios, The Promotion and Real Estate Management Bureau

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
اهداء	V
شكر	VI
ملخص الدراسة	VII
فهرس المحتويات	X
فهرس الجداول والأشكال	XI
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي في مؤسسة اقتصادية باستخدام مؤشرات تطور النشاط	-
المبحث الأول:_الإطار النظري لتقييم الأداء المالي	-
المطلب الأول: **مفهوم وأنواع تقييم الأداء المالي**	16
المطلب الثاني: **خطوات تقييم الأداء المالي وأهدافه**	22
المطلب الثالث: **مصادر تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه**	26
المبحث الثاني:_تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات تطور النشاط	-
المطلب الأول: **مفهوم المؤشر**	31
المطلب الثاني: **أنواع مؤشرات تطور النشاط**	33
المطلب الثالث: **أهمية مؤشرات تطور النشاط في تقييم الأداء المالي**	37
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	-
المبحث الأول: لمحة حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ايليزي	-
المطلب الأول: **تعريف ديوان الترقية والتسيير العقاري**	42
المطلب الثاني: **الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري**	42
المطلب الثالث: **أهداف ومهام ديوان الترقية والتسيير العقاري**	45
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب تطور النشاط لديوان الترقية والتسيير العقاري	-
المطلب الأول: **عرض جداول حسابات نتائج لديوان الترقية والتسيير العقاري من (2018-2021)**	46
المطلب الثاني: **حساب نسب تطور نشاط الأداء المالي**	50
المطلب الثالث: **تحليل نسب تطور نشاط الأداء المالي**	53

خاتمة	55
قائمة المصادر والمراجع	57
الملاحق	61

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-2)	**عرض جدول حسابات للفترة (2018 -2019)**	46
الجدول رقم (2-2)	**عرض جدول حسابات للفترة(2019 -2020)**	47
الجدول رقم (3-2)	**عرض جدول حسابات للفترة(2020-2021)**	48

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-2)	**الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري إليزي**	44

مقدمة

توطئة

تعتبر دراسة المؤسسات الاقتصادية احد ابرز مجال الدراسات الذي حضي باهتمام كبير و متزايد من قبل الباحثين و هذا راجع الى الأدوار المهمة التي تلعبها المؤسسات الاقتصادية وطنيا فهي بمثابة خلية للإنتاج أي مكان مزج عناصر الإنتاج وتحويلها إلى منتوجات جاهزة، وثانيا وحدة لتوزيع الدخل الناجم عن عملية الإنتاج، فالدخل الذي تحققه جزء منه للمستخدمين، وجزء للدولة ، وجزء للمقرضين والجزء المتبقي لأصحاب المؤسسة، وثالثا خلية اجتماعية، ورابعا مركزا للقرارات الاقتصادية فيما يخص طبيعة المنتجات التي ستنتجها وكمياتها وأسعارها .ومن جهة أخرى إلى المحيط المتقلب والعنيف والذي لا يرضى عن المؤسسات التي لا تستطيع التكيف معه في الوقت المناسب.

بما ان للمؤسسة الاقتصادية دور مهم في المجال الاقتصادي و سعيها الى تحقيق اهداف لضمان استمراريتها و بقائها في مجال نشاطها , يجب عليها القيام بمجموعة من العمليات الاساسية لتحقيق اهدافها و ابرز هذه العمليات هو عملية تقييم الأداء المالي .

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها ، و التي ازدادت أهميتها في ظل تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية ، و اتسام السوق بالمنافسة التامة ، حيث أصبح لزما على المدير التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، ويجب على المدير المالي القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية استراتيجية و هذه الدراسات التي يقوم بها المدير المالي هي تقييم الأداء المالي و التي تشمل تحليل نسب التوازنات المالية و نسب السيولة و التحليل باستخدام مؤشرات النمو والرفع إلى غير ذلك من النسب المالية.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة نسب ومؤشرات تطور النشاط في تقييم الأداء المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI بولاية ايليزي؟

<u>الأسئلة الفرعية:</u>

من أجل معالجة وتحليل هذه الإشكالية تم تجزئتها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1-هل يعتمد الديوان الترقية العقاري OPGI بولاية ايليزي على التحليل المالي من خلال النسب المالية ومؤشرات تطور النشاط لقياس وتقييم أدائه المالي؟

2-هل تساهم النسب المالية ومؤشرات تطور النشاط في قياس وتقييم الأداء المالي لديوان الترقية العقاري OPGI بولاية ايليزي؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث، تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يعتمد الديوان الترقية العقاري OPGI بولاية ايليزي على التحليل المالي ويركز على النسب المالية ومؤشرات تطور النشاط لقياس وتقييم أدائه المالي.

الفرضية الثانية: تساهم النسب المالية ومؤشرات تطور النشاط في قياس وتقييم الأداء المالي لديوان الترقية العقاري OPGI بولاية ايليزي.

اهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- التطرق إلى أبرز المؤشرات والنسب المالية التي يعتمدها المحلل المالي في تقييم الأداء المالي بهدف تحديد نقاط القوة لتشجيعها، ونقاط الضعف لمعالجتها؛
- بيان أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية والاستغلالية التي تمارسها المؤسسة؛

اهداف الدراسة:

- بيان مدى أهمية الأداء المالي داخل المؤسسة الاقتصادية
- قياس النتائج المحققة لدى المؤسسة محل الدراسة
- التأكد من تطابق الدراسة النظرية مع واقع المؤسسة
- تقصي مجموعة المعيقات التي تحدث خلل أثناء القيام بعملية التقييم المالي داخل المؤسسة الاقتصادية
- ابراز أهم المؤشرات المتعلقة بتقييم الأداء المالي

أسباب ومبررات اختيار الموضوع:

تعود الأسباب الى المبررات الذاتية والتي هي كما يلي:

- توافق الموضوع مع التخصص المدروس في الجامعة؛

توسيع دائرة معارفنا بخصوص الاداء المالي وعملية تقييم الاداء المالي داخل المؤسسات الاقتصادية.

منهجية البحث والادوات المستعملة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة.

تم استخدام المنهج الوصفي الذي يوافق هذا النوع من الدراسات، حيث قمنا باستقراء الادبيات النظرية حول الموضوع من خلال مجموعة من المراجع والمتمثلة في الكتب والمذكرات واستغلال المعلومات من المواقع الالكترونية.

أما في الجانب التطبيقي للدراسة فقد تم اعتمادا اسلوب دراسة الحالة الذي مكننا من تطبيق جانب من المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة وبعض المعلومات الأخرى في تقييم أدائها المالي، مختارين بذلك لديوان الترقية العقاري OPGI بولاية ايليزي. أما بالنسبة للأدوات المستعملة فقد تم استغلال وثائق ومستندات المؤسسة والاستعانة بالمقابلة الشخصية مع إطارات وموظفي الإدارة بالديوان لتحليل بياناتها.

صعوبات الدراسة:

تعود الصعوبات الى الآتي:

- قلة المراجع خاصة الكتب والمذكرات حول الموضوع بمكتبة المركز الجامعي ايليزي.
- صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من طرف المؤسسة.
- عدم تعاون الموظفين في استحضار جميع الوثائق اللازمة في الدراسة.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة الى قسمين و هما الفصل الاول الذي احتوى على الاطار النظري للدراسة و قد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث , المبحث الاول تم تخصيصه للحديث عن ماهية المؤسسة الاقتصادية و انواعها و خصائصها و الاهداف التي تسعى الى تحقيقها وقد قسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب , اما المبحث الثاني خصصناه للحديث عن ماهية تقييم الاداء المالي و اهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية و كذا خطواته و اهم مصادرة و قد تم تقسيمه كذلك الى ثلاثة مطالب , اما بخصوص المبحث الثالث فتناولنا فيه مفهوم مؤشرات التقييم و ابرز انواعها و اهميتها بالنسبة لتقييم الاداء المالي .

أما بالنسبة للفصل الثاني الذي احتوى على الجانب التطبيقي من الدراسة فتم التطرق فيه دراسة نسب ومؤشرات تقييم الأداء المالي في الديوان الترقية العقاري OPGI بولاية ايليزي من خلال تحليل القوائم المالية، حيث تمت الدراسة خلال الثلاثي الأول من سنة 2023.

الدراسات السابقة:

1- **عادل عشي،" الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم"، دراسة حالة صناعة الكوابل بسكرة (2000- 2002)** وتمحورت إشكالية هذه المذكرة حول :**ما هو دور المعايير و المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي وتحديد المعايير و المؤشرات المستخدمة وتطبيقها على مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة، فقد شملت هذه الدراسة جميع جوانب تقييم الأداء بهدف تحديد المعايير لتقييم الأداء المالي و المؤشرات المستخدمة وتفسيرها، هذا باعتماده على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي خلال فترة 2000 – 2002 وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم كفاية التحليل الساكن بحيث أنه يجب اللجوء إلى التحليل الحركي للتوازن المالي، هذا لأن التحليل الساكن يدرس التوازن المالي في لحظة زمنية معينة.

2- **دادن عبد الغاني، " قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"، دراسة حالة بورصتي الجزائر وباريس 2006 – 2007** تمحورت إشكالية هذه المذكرة حول :**إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤشرات المالية والاقتصادية في تفسير سلوك كل من قيمة المؤسسة ومعدل نموها وبنية هيكلها المالي؟**

وعلى هذا الأساس، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على تحليل سلوك الأداء المالي من خلال :قيمة المؤسسة، معدل النمو، الهيكل المالي، بناءا على المؤشرات المالية والاقتصادية، بفضل المحاكاة والنمذجة المالية، بهدف تصنيف المؤشرات في مجموعات متجانسة من حيث درجة تأثيرها على مقاييس الاداء وفي هذا السياق يمكن إرساء نموذج للإنذار المبكر، تفاديا لمخطر والعسر المالي عمى غرار المعرفة المسبقة لأداء المؤسسة مقارنة بمثيلاتها من خلال تبنى قرارات مالية صائبة.

3- **ازمور رقية وكريم نسرين" دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، سنة 2018**هدفت الدراسة للتعرف على كيفية مساهمة التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟ حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي وذلك من اجل ابراز الإطار النظري اما الجانب التطبيقي فتم استخدام المنهج التحليل لدراسة الحالة وقد توصلت الدراسة الى ان التشخيص المالي عبارة عن عملية يقوم بها الشخص المالي داخل المؤسسة والذي يهدف إلى التعرف على نقاط القوة والضعف وهذا باستخدام مجموعة من الأدوار والتي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي بالإضافة الى ان تشخيص القوائم المالية تساعد عل تقييم الأداء المالي للمؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية.

4- **محمد نجيب دبابش، طارق قدوري "دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة** هذه الدراسة عبارة عن ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية بجامعة الوادي، وتهدف إلى بيان أهمية التحليل المالي لدى المؤسسات الاقتصادية وأساليب وطرق تقييم أدائها المالي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر أهمها ان التحليل المالي عملية يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية تساهم في تحديد مدى نجاح الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة بالإضافة الى ان غياب التسيير المالي المنضبط في كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وافتقارها للإطارات ذات الكفاءة المهنية يجعلها عرضة لاختلال توازنها المالي ويقوي احتمالات تعثرها المالي نظرا لعدم تحكمها في تسيير تدفقاتها المالية.

5- **خديجة دزايت , معطالله مبروكة , " تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "** , تهدف هذه الدراسة الى تقييم وقياس الاداء المالي لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير .

توصلت الطالبتين الى :

- ان تقييم الاداء المالي يقوم على تحديد الاهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية.
- تتوفر شركة البناء للجنوب الكبير على مديرية تتابع مراجع القوائم المالية تساعدها كثيرا لتقييم الاداء المالي للمجمع ككل.

ماذا استفادت الطالبتين من الدراسات السابقة

من خلال ما سبق يمكن عرض النقاط التي استفادت منها الطالبتين والمتمثلة في الآتي:

- التعرف على المراجع الواجب استعمالها في الدراسة الحالية.
- وضع خطة للدراسة في الجانب النظري والتطبيقي.
- معرفة نوع الأدوات والاختبارات الإحصائية الواجب استخدامها في الدراسة التطبيقية.
- المساعدة في صياغة الإشكالية والاسئلة الفرعية وفرضيات الدراسة.

الجانب النظري

الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي في مؤسسة اقتصادية باستخدام مؤشرات تطور النشاط

تمهيد

يحتوي هذا الفصل على مبحثين، المبحث الاول تم تخصيصه للحديث عن ماهية تقييم الاداء المالي و اهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية و كذا خطواته و اهم مصادرة و قد تم تقسيمه كذلك الى ثلاثة مطالب، اما بخصوص المبحث الثاني فتناولنا فيه مفهوم مؤشرات التقييم و ابرز انواعها و اهميتها بالنسبة لتقييم الاداء المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي

المطلب الأول: مفهوم وأنواع تقييم الأداء المالي

1- مفهوم الأداء:

يعد الاداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة للمؤسسات بشكل عام وعنصر محوري لجميع فروع وحقول المعرفة الإدارية بما فيها الإدارة الاستراتيجية فضلا عن انه البعد الاكثر اهميه لمختلف المؤسسات والذي يتمحور حوله وجود المؤسسة من عدمه وهو مفهوم واسع وتتجدد مكوناته بحدوث اي تجديد او تغيير في مكونات المؤسسة على اختلاف أنواعها.

يمكن تعريف الاداء على انه قدره المؤسسة على تحقيق اهدافها وفق المعايير المحددة وفي ضوء تفاعلها مع البيئة نتيجة استخدام الموارد المتاحة فيها بسلوك كفء وفعال وقد عرفه ديفرز بانه عمليه تحليل وقياس الاعمال المنجزة خلال فتره زمنيه معينه.

كما يمكن تعريف الاداء بانه بقدره المؤسسة على تنفيذ استراتيجيتها وتمكنها من مواجهه القوى التنافسية اي قدره المؤسسة على الاستمرار بالشكل المرغوب فيه في سوق تنافسيه متطورة.

هناك من عرف الاداء على انه المخرجات او الاهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها فهو مفهوم يعكس كلا من الاهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها اي انه مفهوم يرتبط بين اوجه نشاط المؤسسة وبين الاهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها من خلال هذه الأنشطة.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بان الاداء هو نتيجة وقدرة المؤسسة على استغلال مواردها لتحقيق اهدافها المطلوبة من خلال الأنشطة التي تقوم بها وقدرتها على الاستمرار بالشكل المطلوب مع الالتزام بالمعايير الموضوعة مسبقا.[1]

مستويات الاداء:

الاداء الاستثنائي:

وهو الذي يبين تفوق المؤسسة على المدى البعيد والعقود المربحة والالتزام الواضح من قبل الكادر الرئيسي ووفره النقد وازدهار الوضع المالي للمؤسسة.

الاداء البارز:

وهو الاداء الذي يبين قياده الصناعة والحصول على عده عقود عمل كبيره وامتلاك كادر ذو كفاءه وتحفيز عالي ووضع نقدي متميز.

الاداء الجيد جدا:

يبين مدى صلابة الاداء وتوفر الدلائل المستقبلية والكادر الكفء بالإضافة الى الوضع المادي الجيد

الاداء الجيد:

يتميز بانه اداء وفقا المعدلات السائدة مع توازن نقاط القوة والضعف في المنتجات والخدمات وقاعده العملاء والكوادر مع امتلاك الوضع المالي غير المستقر.

الاداء المعتدل:

وهو الاداء دون المعدل وتغلب نقاط الضعف على نقاط القوة في المنتجات والخدمات وقاعده العملاء والكوادر العاملة او عدم سهوله الوصول الى الاموال اللازمة للبقاء والنمو.

الاداء الضعيف:

يكون الاداء هنا دون المعدل بكثير مع وضوح لنقاط الضعف في جميع المحاور تقريبا فضلا عن وجود صعوبات خطيره في استقبال الكوادر المؤهلة ومواجهه مشاكل خطيره في الجوانب المالية.

[1] كامل احمد أبو ماضي: **بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية**، نيسان للطباعة والنشر، فلسطين , 2018، ص. ص 17-18.

الاداء المتأزم:

يتمثل هذا النوع من الاداء بانه اداء غير كفء تماما ومن المحتمل ان يسبب مشاكل متنوعة وكبيره في جميع محاور عمل المنظمة[1].

2- مفهوم تقييم الأداء المالي:

مفهوم الأداء المالي:

يمثل الاداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى انجازي الاهداف ويعبر الاداء المالي عن اداء الشركات حيث انه الداعم الاساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في اتاحه الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثماريه في ميادين الاداء المختلفة والتي تساعد على تلبيه احتياجات اصحاب المصالح وتحقيق اهدافهم.

يسلط الاداء المالي الضوء على العوامل التالية:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردوديه الاموال الخاصة.
- مدى مساهمه معدل نمو المؤسسة في انجاح السياسة المالية وتحقيق فائض من الارباح.

مدى تغطيه مستوى النشاط للمصاريف العامة.

يمكن القول ان الاداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفه مدى قدرتها على انشاء قيمه ومجابهه المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات ولكن لا جدوى من ذلك اذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي اليه المؤسسة النشطة في الدراسة وعلى هذا الاساس فان تشخيص الاداء يتم بمعاينه المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الارباح.

مفهوم تقييم الاداء المالي:

وهي تلك العملية التي تقدم حكم له قيمه على اداره الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمه رغبات اطرافها المختلفة ; اي يعتبر تقييم الاداء المالي للمؤسسة قياس لنتائج المحققة او المنتظرة في ضوء معايير محدده سلفا. تعتبر هذه العملية بالغه الأهمية في المؤسسة وذلك لأنها تقوم بتحديد مستوى

[1] كامل احمد أبو ماضي: **المرجع السابق**، ص. ص 19-20.

تحقيق الاهداف من خلال قياس ومقارنه النتائج مما يسمح بالحكم على الفاعلية كما تحدد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.[1]

يعرف تقييم الاداء المالي ايضا على انه تلك العمليات التي تقيس الاداء الجاري وتقوده الى اهداف معينه محدده مسبقا فهذه العملية تتطلب وجود اهداف مسبقه لقياس الاداء الفعلي واسلوبا لمقارنه الاداء المحقق بالهدف المخطط لأنه على اساس نتائج المقارنة يوجه الاداء بحيث يتفق مع الهدف او المعايير المحددة لهذا الاداء من قبل ويطلق عليها ايضا برقابه تقييميه وهذا النوع من الرقابة لا يحقق الاهداف المرجوة منه دون رقابه مستنديه تؤكد صحه وسلامه البيانات المستخدمة كأدوات للتحليل فهذه الرقابة الاقتصادية بجانب اهتمامها بالأدوات المحاسبية كالموازنات والتكاليف النمطية تهدف الى مراجعه نشاط السلطات العامة لقصد متابعه ما تم تنفيذه من اعمال وما قد يكون صاحب التنفيذ من اسراف ومدى تحقيق النتائج المستهدفة.[2]

3- <u>أنواع الأداء :</u>

تعتمد أنواع الأداء على أربعة اشكال من المعايير و هي معيار المصدر , معيار الشمولية , المعيار الوظيفي و معيار السلوك .

أولا)حسب معيار المصدر :

1- الأداء الداخلي:

ويطلق عليه اسم أداء الوحدة، أي انه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من موارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

الأداء البشرى: هو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم موردا استراتيجيا قادرا على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية.

الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

الأداء المالي: يكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2- الاداء الخارجي:

[1]مجدوب احلام: **<u>دور مراقبة التسيير في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة</u>**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة المسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , 2014، ص.ص 60-61.

[2]امارة محمد يحي عاصي، **<u>تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار</u>**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في إدارة الاعمال، جامعة الأردن , 2004 , 176.

هو الأداء الناتج عن التغيرات التي حدثت في المحيط الخارجي للمؤسسة، فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع أسعار البيع أو خروج أحد المنافسين.

ثانيا) حسب معيار الشمولية :

1- الاداء الكلي:

يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية لتكوينها دون جزء أو عنصر لوحده لتحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة.

2- الاداء الجزئي :

على خلاف الأداء الكلي فان الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة، فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق الأهداف الخاصة به لا أهداف الأنظمة الأخرى وبتحقيق مجموع أداء الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي.[1]

ثالثا) حسب المعيار الوظيفي :

1- اداء الوظيفة المالية :

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل تكلفة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ماعليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.

2- اداء وظيفة الانتاج:

يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلتها أو بالنسبة للقطاع الذي تنتمي إليه و انتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها بمزاحمة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

3- اداء الموارد البشرية :

قبل تحديد ماهية هذا الأداء يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة فتكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة فضمان استخدام موارد المؤسسة بفعالية لا

[1] بن عياش ليلة و بوالوارت منى، **محددات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة قياسية لمجمع صيدال خلال فترة 2010 – 2019**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل , 2021، ص 14-15.

يتم إلا عن طريق الأفراد، وكذلك وجود المؤسسة واستمرارها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة، فلكي تضمن المؤسسة بقائها يجب أن توظف الكفاءات وتحقق فعالية المورد البشري.

4- اداء وظيفة التموين :

يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين والحصول على موارد بجودة عالية وفي آجال محددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.

5- اداء وظيفة البحث و التطوير :

يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

-الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد؛

-وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين؛

-نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة؛

-التنويع وقدرة المؤسسة على إرسال منتجات جديدة؛

-درجة التحديث ومواكبة التطور.

6- اداء وظيفة التسويق :

يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة وهذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق.

7- اداء وظيفة العلاقات العامة :

الأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، العملاء، الموردين وأخيرا الدولة، فبالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عندما يحصلون على عائد مرتفع للأسهم والاستقرار في الأرباح الموزعة، أما للموظفين فالأداء هو توفير أو خلق جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة، أما للموردين فالأداء يعني احترام المؤسسة لآجال التسديد والاستمرار في التعامل، في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على فترات تسديد ما عليهم في الآجال المناسبة وبجودة عالية.

رابعا) حسب معيار السلوك :

1- اداء المهمة:

ويتمثل في مختلف الأنشطة التي تحول الموارد الخام إلى منتجات سواء سلع أو خدمات، أي هو الأنشطة التي تساعد في عملية تحويل الموارد الخام.

2- الاداء الضمني:

ويتمثل في السلوكيات التي تساهم في فعالية المؤسسة بتقديم بيئة جديدة يمكن أن يحدث بها أداء المهمة.[1]

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي وأهدافه

1- خطوات تقييم الأداء المالي:

قبل ان نتطرق لخطوات تقييم الأداء المالي يجب علينا ان نتعرف على الأسس العامة للتقييم وهي كالتالي:

- **تحديد اهداف المؤسسة**: لكل مؤسسة أهداف تسعى إلى تحقيقها، لذلك ينبغي أولا تحديد هذه الأهداف ودراستها والتحقق من واقعيتها، كما يجب ترتيب هذه الأهداف حسب أهميتها، وتتحدد أهداف المؤسسة على أساس عدد من المجالات وأوجه نشاط هذه الوحدات، وتتمثل أهداف المؤسسة عادة في الإنتاج والتسويق، الربحية، البقاء والاستمرارية، التجديد والابتكار وكذلك يجب التنسيق بين كل هذه الأهداف سواء استراتيجية أو تكتيكية أو تنفيذية.
- **وضع الخطط التفصيلية لتحقيق الأهداف** :يتمثل هذا الأساس في ضرورة وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط لتحديد طرق تنفيذ الأهداف المحددة في مجال معين، و في الفترة المحددة له .
- **تحديد مراكز المسؤولية** :تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة تحديد مراكز المسؤولية المختلفة والتي تتمثل في الوحدات التنظيمية المختصة بأداء نشاط معين، ولها اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وفي حدود الموارد الإنتاجية الموضوعة تحت تصرفها وتتطلب عملية تقييم الأداء إيضاح اختصاصات كل مراكز المسؤولية، ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى.

[1] بن عياش ليلة و بوالوارت منى، مرجع سابق، ص ص 16-17 .

- **تحديد معايير أداء للنشاط** :تعتبر خطوة تحديد المعايير التي على أساسها تقييم أداء المؤسسة، بأكملها، أو تقييم الأداء على مستوى مراكز المسؤولية فيها من أهم الجوانب في عملية التقييم، وبالتالي تتعدد المعايير والمؤشرات المتاحة لذا يجب انتقاء المعايير والمؤشرات المناسبة لمستوى الأداء.
- **توفر جهاز مناسب للرقابة على التنفيذ** :تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة وجود جهاز للرقابة يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي وتسجيل النتائج لاستخدامها في الأغراض الإدارية ويستمد جهاز الرقابة أهميته من الارتباط الوثيق بين فعالية الرقابة ومدى دقة البيانات المسجلة[1].
- **تصميم نظام معلومات لمتابعة وحصر البيانات المتعلقة بالأداء الفعلي** :مما لا شك فيه إن نجاح أي عمل يتطلب ضرورة توفر نظام معلومات به، يؤدي انسياب المعلومات والبيانات، ولنجاح عملية تقييم الأداء يتطلب الأمر وجود نظام للمعلومات يعمل على تجميع البيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ الفعلي حتى يمكن استخدامها كمدخلات للدراسة والتحليل لغرض الوصول إلى النتائج المتعلقة بتقييم أعمال المؤسسة وإدارة التقرير الخاص بذلك.[2]

خطوات تقييم الأداء المالي:

- **<u>جمع المعلومات الضرورية:</u>**

تعد المعلومات موردا من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته، فلا يمكن تخطيط دون معلومات، ولا يمكن أن يكون اتخاذ القرار دون توفر معلومات ولا يمكن أن تكون رقابة دون معلومات فالمعلومات شيء ضروري في التسيير .ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي، بل يجب على المؤسسة أن تتحصل عليها بالجودة العالية، وفي الأوقات المناسبة فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء، فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائها الاقتصادي، والحصول على مزايا تنافسية، وتحقيق التنافسية المستديمة للمؤسسة.

إن عملية التقييم تتطلب مجموعة من المعلومات يمكن إرجاعها إلى ثلاث مصادر:

- **الملاحظة الشخصية:** تعد الملاحظة الشخصية منهجا يتمثل في نزول الملاحظين إلى ميدان الأنشطة وملاحظة ما يجري فيه، وتعتبر من أقدم وسائل معرفة ما يحدث في المؤسسة، وأثناء الملاحظة يشعر المسؤولون بالرضا عند ملاحظتهم للأعمال تنفذ، والتحدث مع منفذيها.

[1] خديجة دزايت و معطاالله مبروكة: **<u>تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة البناء للجنوب و الجنوب الكبير BATISUD ورقلة</u>**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في مالية المؤسسة , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 2013 , ص 11 .

[2] خديجة دزايت و معطاالله مبروكة، **<u>المرجع السابق</u>**، ص 11.

- **التقارير الشفوية:** تعتبر هي الأخرى وسيلة لقياس أداء المؤسسة .وتتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تتم بين الرئيس ومرؤوسيه .والمثال على هذا النوع من المعلومات هو اللقاء اليومي بين الباعة ورئيسهم المباشر والذي فيه يتم التعرض إلى أهم الإنجازات والمشاكل المعترضة لعملهم[1].
- **التقارير الكتابية:** تستعمل التقارير الكتابية في المؤسسات، وخاصة منها الكبيرة، بشكل واسع للحصول على مختلف المعلومات المتعلقة بإنجازات المؤسسة .تقدم التقارير الكتابية معلومات ومعطيات كاملة، عادة في شكل إحصاءات مفصلة، كلها تشكل سجل دائم يسمح بعملية القياس والمقارنة وإجراء مختلف الدراسات.

- **قياس الأداء الفعلي:**

من خلالها تتمكن المؤسسة من قياس كفاءاتها وفعاليتها .والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي : ما هي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها، فالمؤسسة تواجه مشكلة اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه.

- **مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب:**

بعد أن تكون المؤسسة قد انتهت من مرحلة قياس الأداء الفعلي تشرع في المرحلة الموالية والمتمثلة في مقارنة أدائها المحقق بالأداء المرغوب .فالعقبة التي تواجه المؤسسة في هذه المرحلة هي المرجع الذي تستند إليه في عملية المقارنة . وبصفة عامة تحدد المؤسسة العناصر التالية كمراجع لمقارنة الأداء :الزمن، أداء الوحدات الأخرى، الأهداف، المعايير.

- **الزمن :**حسب هذا المرجع فإن المسؤولين يقومون بمقارنة قيم المؤشرات الحالية بقيم نفس المؤشرات في فترات سابقة، وتدعى هذه المقارنة بالمقارنة الأفقية، وتمكن هذه المقارنة بدراسة التغيرات الحاصلة ومتابعة تطورات المؤشر.
- **أداء الوحدات الأخرى** :يمكن اعتبار أداء الوحدات الأخرى مرجعا مهما في عملية المقارنة، وحسب هذا المرجع تقوم المؤسسة بمقارنة قيم مؤشراتها بنظيراتها في المؤسسات الأخرى بشرط تقارب أو تجانس النشاط .أو مقارنتها بقيم مؤشرات القطاع .هذا النوع من المقارنة يسمح للمؤسسة بمعرفة مكانتها بالنسبة للمنافسين.

[1]عادل شتي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة , 2002، ص 28-29.

- **الأهداف** :في بعض الحالات تقوم المؤسسة بمقارنة أدائها الفعلي بالأهداف المخططة لتحدد نسبة إنجاز أهدافها[1].
- **المعايير** :المعايير هي وحدات تستخدم كمرجع للمقارنة كالتكلفة المعيارية للمادة الأولية واليد العاملة التي تقارن بالاستهلاكات الفعلية ومن ثمة تحديد الانحرافات ودراستها .هذا الأسلوب من المقارنة يسمح بمعرفة فعالية وكفاءة المؤسسة.

- **دراسة الانحراف وإصدار الحكم:**

إن عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط هي :انحراف موجب، انحراف سلبي، انحراف معدوم، فالأول في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح، ارتفاع حصة السوق انخفاض التكاليف أما الانحراف الثاني فهو ضد المؤسسة كاستهلاك المواد الأولية بكميات تفوق المعيارية، انخفاض الإنتاجية أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة، والحكم على الأداء من خلال الانحراف الكلي يعد من الأحكام المضلة، بل يجب على المسؤولين القيام بتحليل الانحراف الكلي سواء كان موجبا، سالبا أو معدوما، إن أمكن إلى غاية الوقوف على الأسباب الفعلية للانحراف، لتشجيع ما هو إيجابي ومعالجة ما هو سلبي[2].

اهداف تقييم الأداء المالي:

- متابعة أداء العامل والرقابة عليه بصفة دائمة، حيث تستعمل تقارير الكفاءة كأداة للرقابة والإشراف إذ تسمح للمسؤول المباشر ان يهتم بصفة شبه دائمة بسير العمل وملاحظة أداء العاملين لأعمال وظائفهم للحكم على مدى كفاءتهم لمهنتهم.
- دفع العمال إلى الاجتهاد أكثر في مهنتهم، فعند ما يدرك العامل أن مهنته ستخضع للتقويم والتقدير الدائم من قبل المسؤولين، فإن ذلك يجعل العامل يبذل جهد أكثر.
- إمكانية تثبيت العامل الجديد، فنظم الخدمة المدنية تقضي في غالب الأحيان بقضاء الموظف) العامل (الجديد لفترة تربص قبل تثبيته في مهنته، وإلا أستبعد من المهنة وذلك لعدم قدرته على القيام بواجباته.
- تبيان بعض العيوب والمشاكل الإدارية والتنظيمية، حيث تكفل الدارسة التحليلية لنتائج تقارير الكفاءة الكشف عن بعض العيوب الإدارية والتنظيمية وعلى سبيل المثال فإذا كان مستوى غالبية الوحدة الإدارية لنسبة لعنصر من العناصر دون المستوى المطلوب فإن هذا يبين أن هناك مشكلة في الوحدة الإدارية ككل، وليس في الموظف نفسه.

[1] عادل شتي، **مرجع سابق**، ص .ص 29 _ 31 .

[2] عادل شتي: **مرجع سابق**، ص 32.

- تقدير صلاحية أنظمة شؤون العاملين الأخرى، إذ تعتبر عملية تقييم الأداء بمثابة اختيار لمدى سلامة ونجاح الطرق المستخدمة في الاختبار والتعيين.[1]
- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها.
- اتخاذ القرارات حول الاستثمار او التمويل او توزيع الأرباح او تغيير رأس المال.
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة، تحقق أكبر عائد بتكاليف اقل.
- تبيان اهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة والتي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة.
- ترشيد الانحرافات ومعرفة أسبابها لكي تتخذ الاجراءات التصحيحية.
- ترشيد الانفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المؤسسة لمواردها ومدى تحقيق الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.[2]
- التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المؤسسة لضمان الربحية والنمو وتفادي الاسراف المالي.[3]

المطلب الثالث: مصادر تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

1- مصادر تقييم الأداء المالي:

أولا: المصادر الخارجية: وتنقسم الى نوعين.

- **المعلومات العامة :**

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

[1] غالم كمال، بن خليف طارق، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق انموذج بطاقة الاداء المتوازن – دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية**، مجلة مجاميع المعرفة، مجلد 07، عدد 01 ,2021، ص 384.

[2] عسوز بشرى، قراس رمزي: **مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالت المركب الصناع التجار الحضنة المسيلة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة, 2019، ص 16.

[3] عسوز بشرى، قراس رمزي: **المرجع نفسه**، ص 16.

- **المعلومات القطاعية:**

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات

قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعيتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنيت.

ثانيا: المصادر الداخلية:

- **الميزانية:**

تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء[1].

تعبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى بالخصوم، وأوجه استخدامات هذه الأموال وتسمى بالأصول، وذلك بزمن تاريخي معين عادة ما يكون في نهاية السنة، ترتب الأصول المحاسبية تبعا لمد ة استعمالها، فنجد على رأس عناصر الأصول الاستثمارات بنوعيها المعنوية والمالية وتليها المخزونات (بضائع، مواد أولية , منتجات تامة) وفي أسفل الأصول نجد الحقوق (القابلة للتحقيق كالعملاء، أوراق القبض، سندات المساهمة والأموال الجاهزة كالبنك والصندوق).

أما الخصوم فتشكل مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازليا حسب درجة استحقاها، أي ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا لإعادتها إلى أصحابها إلى غاية الأموال التي تعاد إلى أصحابها في أدنى الآجال، فنجد الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ثم الديون الأقصر مدة بوجودها في المؤسسة.

[1] تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED** , مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في إدارة الأعمال , المركز الجامعي العقيد اكلي محند اولحاج البويرة , 2012 , ص 22 .

- **جدول حسابات النتائج:**

يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة، فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة ولتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى، لقد وضع الجدول ليعطي النتائج على خمسة مستويات:

1- **الهامش الإجمالي** :يعتبر عنصر مهم في تحليل نشاط المؤسسات التجارية وينتج عن الفرق بين العنصرين الأساسين في هذا النشاط وهما :مبيعات البضائع وتكلفة البضائع المباعة.
2- **القيمة المضافة:** تعد مفهوما اقتصاديا أكثر منه محاسبيا، يعني القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية ويمكن النظر إليها من زاويتين مختلفتين فهي الفرق بين ما تم إنتاجه والاستهلاك الوسيط من جهة وأنها تمثل مجموعة عوائد عوامل الإنتاج من جهة أخرى ويتم حسابها محاسبيا بموجب العلاقة التالية:

القيمة المضافة = الهامش الإجمالي+إنتاج الدورة-(مواد ولوازم مستهلكة + خدمات)[1]

3- **نتيجة الاستغلال:**

نتيجة الاستغلال =القيمة المضافة+ نواتج مختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال-(مصاريف المستخدمين + ضرائب ورسوم +مصاريف مالية +مصاريف مختلفة +مخصصات الاستهلاكات والمؤونات)

4- **نتيجة خارج الاستغلال:** تنتج عن الفرق بين نواتج خارج الاستغلال ومصاريف خارج الاستغلال.
5- **نتيجة الدورة** :هي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال.

- **الملاحق:**

الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة، هدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر.

يجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجة إليها الميزانية وجدول النتائج من الفهم الجيد لها، وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات :المعلومات المكممة أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، المعلومات غير المرقمة تتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة[2].

[1] تالي رزيقة: المرجع نفسه، ص. ص 22-23.

[2] تالي رزيقة: مرجع سابق، ص 24.

2- العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

أولا: العوامل الخارجية: وتتمثل فيما يلي:

- **العوامل القانونية :**

تعد البيئة القانونية من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي في الشركات , تتعلق العوامل والمتغيرات القانونية والتشريعية بسياسات الدولة العامة، وبرمجها التنموية، وخططها الاستثمارية، إن العامل الحاسم، في تأثير العوامل القانونية والتشريعية على ميدان الأعمال، هو مدم توفر الاستقرار القانوني والتشريعي في الدولة والمجتمع لأن عدم الاستقرار يزيد بدرجة كبيرة من مخاطر تطبيق الاستراتيجيات، ويضع كل قرارات الإدارة الخاصة بالإنتاج أو الاستثمار في ظل مخاطر كبيرة قد تؤدي بها إلى الإفلاس والفشل، وتزداد أهمية التنبؤات لتصبح، أكثر تعقدا في حالة اعتماد الشركات العالمية على الدول الأجنبية، كمصدر للموارد الطبيعية، أو المعدات و التجهيزات ، أو لتوزيع السلع أو الخدمات على العملاء، أو تقديم خدمات خاصة.

- **العوامل الاقتصادية:**

تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص وعناصر النظام الاقتصادي، الذي تعمل فيه الشركة، ومن الأمثلة على ذلك :معدلات تضخم ومعدلات البطالة وخصائص الاستثمار في المجتمع ومعدلات الفائدة السائدة، وبعض السياسات الاقتصادية، وخاصة السياسات المالية والنقدية للدولة.

ومن المتغيرات الاقتصادية التي تلعب حاليا دورا ملموساً ومؤثرا على البيئة الاقتصادية، هو الاتجاه نحو العولمة، وتحرير الاقتصاد، في كثير من الدول والاتجاه نحو الخوصصة واتفاقية (الجات) الاتفاقية العالمية للتعريفات والتجارة والسوق الأوروبية المشتركة، وبدء التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة، والتكتلات

الاقتصادية المختلفة .كل ذلك أثر ويؤثر في رسم وصياغة استراتيجية الشركة بما يفرض من فرص جديدة للاستثمار، وتشجيع الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص.[1]

- **العوامل التنافسية:**

في كل البيئة التنافسية الراهنة و المتغيرات الاقتصادية المعقدة التي تحكمها، تزداد حاجة الشركات حاليا أكثر فأكثر لرتقاء بمنتجاتها من احتلال موقع تنافسي في السوق المحلية والعالمية، خاصة مع توسع نطاق الأسواق

[1] أنس مصلح ذياب الطراونة، **العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية (دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية)** , مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة , جامعة الشرق الاوسط , 2015 , ص.ص 24-25 .

ودخول الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقا ا رت من جهة، وظهور الأسواق الافتراضية من جهة أخرى، والتي أصبح وزن خطرها يعادل خطر الأسواق العادية الشديدة المنافسة، فتضاعفت حدة المنافسة وأخذت أشكالا متنوعة، تتسابق من خلالها الدول والشركات لكسب أكثر الم ا زيا المتاحة والممكنة حفاظا على مكانتها وتدعيما لمركزها التنافسي.

وتتمثل القدرة التنافسية بين الشركات في :الجودة الأعلى للمنتجات والخدمات، الوقت الأقل في الانتاج والتسليم للعميل، العناية بخدمة العملاء وحل مشاكلهم، المرونة في الانتاج والتسويق والعلاقات بين العملاء، كفاءة حلقات وسلسلة توزيع الخدمات والمنتجات.

ثانياً :العوامل الداخلية:

- **التخطيط المالي:**

يهتم التخطيط المالي بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للمشروع من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف وأفضل الشروط، كما يهتم ايضا بكيفية استثمار هذا الأموال بحيث تحقق أفضل وأعلى العوائد للمشروع وبأقل الأخطار وهو علم له قواعد وأصول ويحتاج إلى خبرة في التطبيق والقدرة على التنبؤ وتحليل الماضي والإعداد للمستقبل.

وتكمن أهمية التخطيط المالي في تحديد كيفية توفير الاموال اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأعمال، وعادة ما تقوم الشركة بوضع خطة مالية تترجم الرؤية والأهداف بصورة كمية .

وتصف الخطة المالية كل الأنشطة والموارد والمعدات والمواد اللازمة لتحقيق هذا الأهداف وكذلك الأطر الزمنية اللازمة، ويُعتبر أداء التخطيط المالي امر بالغ الأهمية لنجاح أي مؤسسة، فهو يقدم خطة أعمال دقيقة، من خلال التأكد من أن الأهداف المحددة قابلة للتحقيق من الناحية المالية.

- **الرقابة الداخلية:**

تعرف الرقابة الداخلية على أنها جزء من نظام الرقابة الذي يعنى بتحقيق الغايات المحاسبية للمنظمة، وهي عملية أساسية ومستمرة تمارسها الادارة في كافة المستويات للتعرف على أداء العاملين وانجازهم، ومدى تحقيق الشركة لأهدافها وخططها، والتأكد من سير عملية التنفيذ وفقا للسياسات المرسومة، وضمن الوقت والامكانيات والتكاليف المحددة في الخطط.

تعد وظيفة الرقابة الداخلية عملية سلوكية نظرا لارتباطها بأنماط السلوك الإنساني، إذ ان اطرافها هم افراد من البشر (المراقب والخاضع للرقابة) ، كما أن هدفها التأثير في هذا السلوك عن طريق خضوع الافراد أو تصرفاتهم للفحص

والتقييم، ومن هنا فإن نجاح عملية الرقابة لا يتوقف على الاهتمام بخصائص العمل الذي تتم مراقبته فحسب، بل خصائص الافراد الذين يقومون بتنفيذ هذا العمل.

ان لوظيفة الرقابة أهمية خاصة باعتبارها الوسيلة التي يمكن عن طريقها الاطمئنان إلى حسن استخدام وتوجيه الموارد المادية والبشرية المتاحة نحو تحقيق الأهداف، حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية بمثابة خط الدفات الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الاطراف ذات الصلة بالمنشأة[1].

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات تطور النشاط

المطلب الأول: مفهوم المؤشرات

تعد المؤشرات المالية من بين الادوات الضرورية في عمليه التقييم وذلك ادمان استخدامها بدقه ونشرت نتائجها بعناية، ذلك انها تظهر العلاقة القائمة بين الارقام التي تتضمنها الميزانيات وقضاء النتائج الاعمال وتستخدم هذه الدراسة للحصول على مؤشرات متنوعة على كفاءه المؤسسة في تنفيذ اعمالها وقدرتها على تحقيق الارباح ومواجهه الالتزامات هو مستوى النشاط فيها.

انا قوائم المالية بشكلها الرقمي المجرد تعتبر صماء خاليه من أي مدلول في نظر المقيم، الا انه بالنسبة له تعتبر المادة الأولية لإجراء التحليلات عليها والقيام بربط ارقام بعضها البعض، ويكمن الهدف من حساب المؤشرات اصدار احكام وشرح وفيرا حول البنية المالية للمؤسسة، ولقد ساهم الاعلام الالي في انجاز الألاف من النسب المالية مما يجعل جهد المحلل ينصب فقط على اعطاء الشروح والتأويلات لهذه الأخيرة.

وتعد المؤشرات المفاتيح الاستدلال ومحلل المالي والمقيم على حد سواء والتنقيب عن الوضع المبهم والغامض والظروف الكاملة قصد التواصل هي تفسير سليم يسمح بترشيد المهتمين من خلال المنهج الاستنباطي او المنهج الاستقرائي الى مجالات تحتاج المزيد من البحث والاستقصاء.

ويمكن معاينة المؤشرات، الكشف عن العلاقات الى جانب اسس المقارنة التي تبين الظروف والاتجاهات التي لا يتم رصدها من فحص المكونات الفردية لمؤشر، وللأن مثل ادوات التحويل الاخرى ذات التوجه المستقبلي تستدعي ان يتمتع المهتم بكفاءة تمكنه من معاينه العلاقات والنسب لمعرفه ما اذ كانت تتلاءم مع شكلها المحتمل في المستقبل، وبالتالي فان جدول مؤشرات المالية يعتمد في تفسيرها على حدس مهاره المقيم[2]

من هنا نذكر تعريف « Philippe Lorino » لمؤشر الأداء :

[1] أنس مصلح ذياب الطراونة، **المرجع نفسه**، ص.ص 31-32.

[2] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص .ص 41-40.

« Indicateur de performance : Un indicateur collectif à conduire le coure d'une action vers l'atteinte d'un objectif au-devant lui permettre d'en évaluer de performance est une information devant aider un acteur , individuel ou plus généralement le résultat »[1]

يمكن القول أن المؤشرات عرفت تطورات عديدة من ناحية الشكل والنوع، فإلى غاية سنة 1985 اتسمت نوعية المؤشرات بالطابع الحسابي ذات الصلة المباشرة بقياس العوائد و الأرباح، واستمرت هذه النظرة إلى غاية سنة 1995، أين أصبح الاهتمام بمؤشرات المردودية، نظرا لكون المؤشرات المحاسبية السالفة الذكر لا تعطي صورة واضحة حول إمكانية المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق نتائج وعوائد بقدر تفوق قيمتها المحاسبية، فظلا عن عدم نفعية المؤشرات المحاسبية (الأرباح) في أوقات التضخم.

وسرعان ما تفطنت النظرية المالية سنة 1995 للمؤشرات المحاسبية ذات صلة بالمردودية، سواء تعلق الأمر بالأموال الخاصة أو بالأصول الاقتصادية أم بتدفقات عوائد الاستثمار، وهذا ما يفسر ان هذه الفترة مزجت بين البعد المحاسبي دون اهمال للبعد المستقبلي كأسلوب لقياس الأداء وقياس القيمة.[2]

على ضوء مما سبق يمكن أن نميز بين ثلاثة أصناف من مؤشرات قياس القيمة:

1- الصنف الأول:

يضم هذا الصنف، النتيجة الصفرية التي حققتها المؤسسة: أرباح، عوائد الأسهم، وهي ذات قيمة محاسبية كالفائض الاجمالي للاستغلال EBE ... إلخ، إلى أن هذه الاخيرة تعكس قوة المؤسسة على التفاوض مع الطرف الخارجي.

في حين أن الفئة الثانية من المشرات المحاسبية التي تعد الجيل الثاني، تلك المتعلقة بالمردودية والكفاءة، الأمر الذي يفسر التوجه نحو الاهتمام بالفعالية والكفاءة من خلال مقارنة النتائج المحققة بالأصول المستثمرة وهي مردودية الأموال الخاصة ROE "Return en équité"

2- الصنف الثاني:

جاء هذا النوع من المؤشرات كخيار لتكملة النقائص التي تشوب الجيل الثاني من المؤشرات المحاسبية المندرجة مع الصنف الأول ألا وهي مؤشرات المردودية المحاسبية التي أخذت بعين الاعتبار قياس المردودية من غير حساب

[1] Philippe Lorino, **Méthodes et pratique de la performance**, 3eme ed, d'organisation, 2013, p 130.
[2] Jean Guy egos**, Evaluation l'information comptable pour anticiper la valeur financier des actions in la revue financier**, N° 156, Nov-Dec, 2005, P16.

المخاطر المحدقة بالساحة الاقتصادية، أي اقتصر مفهومها حول مقارنة المردودية المحققة مع تكلفة الأموال المستثمرة WACC، فإن كان الفرق إيجابي دل على خلق قيمة للمؤسسة، مما يجعل الأداء

ايجابي، فكلما ابتعدت مردودية الأموال الخاصة عن تكلفة رأس المال، كلما دل على قيمة وتشكيل ثروة جديدة في المؤسسة.[1]

3-الصنف الثالث:

يضم هذا الصنف المؤشرات البورصية أو السوقية، أي كل المؤشرات النابعة من الكشوفات المحاسبية، والمعطيات الاقتصادية ذات دلالة حول المؤسسة في السوق المالي، مثل MVA (Market value added) القيمة السوقية المضافة و TSR (Total Shareholder Return) مؤشران يعكسان الظرف الحالي والسوقي للمؤسسة على الصعيد الخارجي (البورصة) ، حيث يشير المؤشر الأول MVA إلى الفارق بين الأموال الخاصة والمديونية الصفرية والقيمة المحاسبية للأصل الاقتصادي، ويفسر المؤشر الثاني النسبة المئوية المتراكمة لمردودية الأسهم مضافا إليها معدل ارتفاع القيمة السوقية للسهم وهو معدل المردودية المحقق من وجهة نظر المساهم.

يمكن للمؤشرين أن ينخفضا عن القيمة السوقية للمؤسسة، حتى ولو كانت الأصول الاقتصادية حققت مردودية أعلى من تكلفة رأس الاموال، والسبب يعود إلى تدني توقعات الأرباح المستقبلية، لذا وجب توخي الحذر أثناء رسم التوقع المستقبلي.[2]

المطلب الثاني: أنواع مؤشرات تطور النشاط

لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة ومطابقة للأهداف التي ترسمها المؤسسة يجب أن يعتمد في تحليله على أدوات موثوق فيها، ومن أبرز مؤشرات تطور نشاط المؤسسة نجد:

1- نسبة تغير رقم الأعمال خارج الرسم:

رقم الأعمال الشركة هو أحد العناصر المهمة في الشركة بالنسبة لجميع المساهمين، العمال، المحاسبين، الضرائب والشركات المنافسة، حيث أن أثره الأكبر يظهر في النتيجة السنوية للشركة، اذ يعتبر رقم الأعمال المؤشر الأول للحالة الصحية للشركة.[3]

[1] Ibidm,p 16.

[2] عبد الغني دادان، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية: نحو ارساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص50.

[3] -ناصر دادي عدون نواصر محمد فتحي ، دراسة الحالات المالية ، دار الأفاق ،الجزائر ، 1991 ،ص11

يعرف اختصارا ب "CA" وهو يمثل مبلغ العمليات المنجزة من طرف الشركة مع الأطراف الأخرى (الزبائن) في إطار النشاط العادي للشركة، ويتكون رقم الأعمال من مبيعات السلع والمنتجات والخدمات.

مبلغ رقم الأعمال يعبر عنه خارج الرسوم "HT" حيث أن الرسم على القيمة المضافة "TVA" لا تدخل في حسابه، كما يجب أيضا طرح مبلغ التخفيضات التجارية (remises) والبضائع المعادة (retours).

ويمثل تطور رقم الأعمال ومكوناته بحسب العلاقة التالية

$$\frac{CAn-CAn-1}{CAn-1} \quad \text{أي} \quad \frac{\text{رقم الأعمال للسنة } n - \text{رقم الأعمال للسنة } n-1}{\text{رقم الأعمال للسنة } n-1}$$

2- نسبة تغير الإنتاج:

وتمثل نسبة تطور إنتاج المؤسسة ومكوناتها من إنتاج مخزن وانتاج مثبت وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة تغير الانتاج} = \frac{\text{إنتاج السنة } \boldsymbol{n} - \text{إنتاج الستة } \boldsymbol{n-1}}{\text{إنتاج السنة } \boldsymbol{n-1}}$$[1]

3- نسبة تغير القيمة المضافة (VA) :

هي القيمة الإضافية التي يتم إنشاؤها فوق القيمة الأصلية لشيء ما، حيث يمكن أن تُطبق على المنتجات، والخدمات، والشركات، والإدارة، ومجالات الأعمال الأخرى، ويمكن النظر إليها على أنها تحسين تقوم به شركة أو فرد لمنتج أو خدمة ما قبل عرضها للبيع للعميل النهائي.

وتساعد القيمة المضافة في تفسير سبب قدرة الشركات على بيع سلعها أو خدماتها بأكثر من تكلفة إنتاجها، إذ تعد إضافة القيمة إلى المنتجات والخدمات أمرًا مهمًا للغاية؛ لأنه يوفر للمستهلكين حافزًا لإجراء عمليات الشراء، وبالتالي تقود إلى زيادة في إيرادات الشركة.

هذا ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\frac{VAn-VAn-1}{VAn-1} \quad \text{أي:} \quad \frac{\text{القيمة المضافة } n - \text{القيمة المضافة } n-1}{\text{القيمة المضافة } n-1}$$[2]

4- نسبة تغير النتيجة الصافية (RNE):

[1] جمال عبد الناصر صخري، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013 ، ص16.

[2] حنفي عبد الغفار، **الادارة المالية**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية،1989، ص.ص 120-121.

تعبر النتيجة الصافية عن مقدار الثروة الصافية التي حققتها المؤسسة خلال عملياتها سواء تعلق الأمر بالاستغلال او بالاستثمار أم العمليات الاستثنائية وتحسب بالعلاقة التالية:[1]

$\frac{RNEn-RNEn-1}{RNEn-1}$ أي: $\frac{\text{النتيجة الصافية للسنة}n-\text{النتيجة الصافية للسنة}n-1}{\text{النتيجة الصافية للسنة}n-1}$

5- نسب المردودية ونسب النمو:

يعتبر كل من النمو والمردودية مؤشرين هامين في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث يعالج هذا المطلب نسب المردودية والنمو.

أولا: نسب المردودية:

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمرة في تحقيق النتائج المالية[2].

هذا وتحسب المردودية من خلال العلاقة بين النتائج والوسائل المسخرة خلال فترة معينة، حيث يعتبر تقدير المردودية كمؤشر هام لقياس فعالية المؤسسة في إطار نشاطها.

هناك مؤشرين أكثر استعمالا في حساب المردودية:

- مؤشر المردودية الاقتصادية.
- مؤشر المردودية المالية.

1. **المردودية الاقتصادية:** تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيس، وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية.[3]

نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية	=	معدل المردودية الاقتصادية **(RE)**

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)** ، ط2 ، الأردن، عمان، دار وائل للمنشر والتوزيع،2011 ، ص ص 104-105.

[2] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، ط5، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص ص103-104.

[3] لياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن،2006 ، ص268 .

أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

1. المردودية المالية:

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{النتيجة السابقة}} = \text{مردودية الأموال الخاصة } \mathbf{(Rcp)}$$

حيث تحدد العلاقة أعلاه مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، ويمكن بقراءة معمقة، تعريف مردودية الأموال الخاصة، على أنها معدل المردودية الاقتصادية عند مستوى استدانة معدوم.

تدعى العلاقة (الاستدانة الصافية / الأموال الخاصة) الرافعة المالية.

والعلاقة (المردودية الاقتصادية – تكلفة الاستدانة) x (الاستدانة الصافية / الأموال الخاصة) تسمى بأثر الرافعة المالية.[1]

مردودية الأموال الخاصة = المردودية الاقتصادية + أثر الرافعة المالية

[1] منير شاكر محمد، إسماعيل عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، عمان– الأردن الطبعة الثانية، ص255.

المطلب الثالث: أهمية المؤشرات في تقييم الأداء المالي

يلجأ كثير من المحللين الماليين ومراقبي الحسابات إلى استخدام المؤشرات المالية الحديثة كأداة لتقييم الأداء المالي والتنبؤ بمدى استمرارية الوحدة الاقتصادية في المستقبل المنظور، هناك عدة نماذج من أساليب الإحصائية تستخدم في عملية التنبؤ أهمها الأساليب الكمية والنوعية والتي تنقسم الى الأساليب الإحصائية أحادية البعد والأساليب الإحصائية متعددة الأبعاد الذي يتفرع منها أسلوب التحليل التميزي المتعدد، ويعد الأسلوب الأكثر تطبيقا وشيوعاً ، حيث يمكن الاعتماد عليها لتنبؤ وتقييم الأداء المالي والاستمرارية مجموعة من الوحدات البعض منها ناجح والبعض الآخر فاشل، أو لوحدة الاقتصادية واحدة لعدة سنوات اي لفترات متتالية.

إن استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة كنماذج للتنبؤ بالمخاطر المالية يساعد الوحدة على معرفة الوضع المالي ومن ثم تحقيق الاستقرار والاستمرارية، ان الوحدة الاقتصادية هدفها الاساسي تحقيق الأرباح التي تعتبر من أهم أهداف الإدارة ، ومعرفة وضعها المالي يساعدها على اتخاذ قرارات استراتيجية في الوقت المناسب ، وبالتالي، فإن عدم استقرار واستمرارية الوحدة الاقتصادية سيؤدي إلى خسائر، ينعكس بشكل سيء ومباشر على الوحدة نفسها والقطاع الذي تنتمي إليه، وفي النهاية سيتأثر اقتصاد الدولة الكلي .

أن الاستمرارية نقيض الفشل والافلاس المالي، وهذا يتضح لنا أن الأساليب والنماذج المستخدمة لمعرفة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية هي نفس الأساليب والنماذج المستخدمة في التنبؤ بالمخاطر المالية (التعثر والفشل). أي ان نماذج التنبؤ بالمخاطر المالية (التعثر والفشل) هي نفس النماذج الذي تستخدم لتقييم الأداء المالي و معرفة مدى قدرة الوحدة على الاستمرار في المستقبل، وهذا قد بينته دراسة Levitan & Knowlett في الدراسة التي قاما بها عام 1985 والتي كان الهدف منها هو تحديد ما إذا كان مراقب الحسابات يعتمد على المتغيرات نفسها التي تستعمل في النماذج الإحصائية للتنبؤ بالمخاطر المالية إبداء رأي صريح حول إمكانية استمرار الوحدة في مزاولة النشاط، فاتضح أن هناك تداخلا كبيرا بين المتغيرات التي يستعملها مراقب الحسابات في التنبؤات بالمخاطر المالية وتقييم الأداء والاستمرارية[1].

يمكن تحديد اهمية مؤشرات تطور النشاط في تقييم الأداء المالي من خلال النقاط التالية:

- تعتبر أداة للقياس وتقدم ملاحظات مفيدة.
- تحدد العلاقة بين عوامل النجاح والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

[1] عماد جودت نوري، **تأثير استخدام المؤشرات المالية الحديثة كأداة لتقييم الأداء المالي والاستمرارية وفق معيار التَدقيق الدولي رقم 570**, رسالة تخرج لنيل شهادة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية و الادارية , جامعة الشرق الادنى , 2021 , ص.ص 104-105 .

- من خلالها يمكن الحكم على سير ونشاط عملية محددة.
- تقديم مرجعيات تسمح بقياس التقدم في تحقيق الهدف الاستراتيجي.
- مهمة في عملية تحويل الخطط الاستراتيجية إلى سلوكيات وتصرفات.
- تقدم للمسؤولين دلالات ومؤشرات هامة ترتكز على قياس التقدم في العمليات ومدى تنفيذها ومقارنة النتائج مع المعايير.
- قياس الرؤية والأهداف الاستراتيجية.
- تعتبر المؤشرات اداة للتسيير يتم اعدادها لجمع العديد من المعلومات.
- تحديد وقياس تقدم المؤسسة نحو أهدافها.
- إدارة وتحسين أداء العاملين من خلال التركيز على تحقيق المؤسسة للأهداف.
- تصحيح نقاط الضعف لدى المؤسسة وتقوية وتعزيز نقاط القوة.
- تحديد الفرص المتاحة امام المنظمة وكيفية اقتناصها.
- رصد الأداء، التعرف على المشاكل التي تواجهه.
- الرقابة والمراقبة المستمرة للنتائج المحققة من الأهداف.
- التأكد من فعالية الخطة وفعالية الأهداف والمهام الموضوعة.
- ارتباط المقاييس بطريقة مباشرة ومنطقية بالأهداف الأساسية، وبصياغة أخرى مدى قابلية المؤشر لتفسير الهدف من القياس، ونقصد بأن المعلومة التي يقدمها المؤشر تعكس بصورة دقيقة الظاهرة المدروسة ومن أجل أن يكون المؤشر أكثر دلالة معنوية وملائمة ويجب أيضا أن يكون ذا موثوقية ولديه القدرة على الاستجابة أي أن المعلومات التي يعكسها المؤشر دقيقة وصالحة للاستخدام وتعكس الهدف من القياس.
- استخدام المؤشر لمرات عديدة وفي نفس الشروط والظروف تكون نتائجه ثابتة.
- المقياس يعطي معلومات بطريقة واضحة يسهل على الجميع فهمها واستيعابها.
- المؤشرات قابلة للمقارنة بهدف الوقوف على ما تم التخطيط له وما تم الوصول اليه فعلا.
- إعطاء المؤشرات والمقاييس من أجل معلومات ونتائج ذات قيمة.
- المقياس يكون متكاملا ومغطيا للجوانب المختلفة في الأداء[1].

[1] اكرام بن زغبة و لامية لشهب، **و اقع استخدام مؤشرات الأداء في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية(دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ببرج بوعريريج)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في ادارة مالية , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج , 2021 , ص.ص 10-11 .

- تحديد مدى قدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات الجارية.
- قياس درجة نمو المنشأة والكشف عن مواطن الضعف والقوة.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الموازنات التقديرية.
- قياس الفعالية الكلية للمنشأة ومستوى أدائها.
- قياس الفعالية التي تحصل عليها المنشأة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية[1].

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على المؤسسة الاقتصادية و التي هي مجموعة من عناصر الإنتاجية البشرية والمالية التي تستخدم وتسير وتنظم بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع وهذا بكيفية فعالة تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائل مختلفة , و تعرفنا على مفهوم الاداء باعتباره قدره المؤسسة على تحقيق اهدافها وفق المعايير المحددة وفي ضوء تفاعلها مع البيئة نتيجة استخدام الموارد المتاحة فيها بسلوك كفء وفعال وقد عرفه ديفرز بانه عمليه تحليل وقياس الاعمال المنجزة خلال فتره زمنيه معينه.

كما تعرفنا علة مؤشرات تطور النشاط والتي تعتبر عنصر مهم جدا باعتبارها من بين الادوات الضرورية في عمليه التقييم وذلك ادمان استخدامها بدقه ونشرت نتائجها بعناية، ذلك انها تظهر العلاقة القائمة بين الارقام التي تتضمنها الميزانيات وقضاء النتائج الاعمال وتستخدم هذه الدراسة للحصول على مؤشرات متنوعة على كفاءه المؤسسة في تنفيذ اعمالها وقدرتها على تحقيق الارباح ومواجهه الالتزامات هو مستوى النشاط فيها.

[1] توفيق سميح محمد الاغوات، دور **المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية**، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء عمان , 2015، ص 19.

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: لمحة حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ايليزي

تمهيد:

هذا الفصل هو الجانب التطبيقي من دراستنا حيث سنتعرف فيه بشكل مختصر ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية اليزي و هيكله التنظيمي و ابرز مهامه ثم سنقوم بعرض مجموعة من الجداول المتعلقة بالحسابات من الفترة 2018 الى 2021 و ابرز النتائج المتحصل عليها.

تقرر إنشاء ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إليزي سنة 1985 وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 75/85 المؤرخ في: 1985/04/13 والمتضمن إنشاء مكتب للترقية والتسيير العقاري للولاية وفقا للمبادئ الأولى التي نصت على أنه "ينشأ مكتب الترقية والتسيير العقاري في كل من الولايات التالية: البيض، إيليزي، برج بوعريريج، أدرار، تندوف، النعامة، عين تموشنت، غليزان، عين الدفلة، غرداية، الوادي[1].

وبعد صدور المرسوم التنفيذي: 91/147 المؤرخ في: 1991/05/12 والمتضمن تغيير الطبيعة القانونية للقوانين الأساسية للدواوين الأخرى من المؤسسة ذات طابع إداري إلى مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري، وذلك حسب نص الفقرة (01) من المادة الأولى من هذا المرسوم "تتغير دواوين الترقية والتسيير العقاري القائمة عند سيران هذا المرسوم، في طبيعتها القانونية إلى مؤسسة وطنية ذات طابع صناعي وتجاري" وكما أنه حسب المادة (02) من نفس المرسوم "تتمتع دواوين الترقية والتسيير العقاري بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعد تاجرة في علاقتها مع الغير وتخضع لقواعد القانون التجاري".

ولكون السكن يعتبر من الأولويات ومن الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقه وتوفيره نظرا للظروف الاقتصادية، وجدت الدولة أنه من الواجب لها ان تقوم بدمج بعض الدواوين إداريا ضمن ديوان واحد مع الاحتفاظ بنشاطها كما كان واعتبارها كوحدة أو فرع للديوان المدمجة فيه، وذلك لافتقارها للتسيير الجيد.

ولهذا تم دمج ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إليزي إلى ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية تمنراست

وفق المرسوم التنفيذي رقم: 441/97 المؤرخ في: 1997/11/17 والمتضمن حل دواوين الترقية والتسيير العقاري لباب الوادي، الحراش، إليزي، أدرار، تندوف، البيض، النعامة، وتحويل أملاكها وبعد عملية الدمج هذه أصبحت وكالة الترقية والتسيير العقاري لولاية إليزي تابعة لولاية تمنراست.

[1] **المرسوم التنفيذي 75/85** المؤرخ في: 1985/04/13.

لكن بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم: 1434/01 المؤرخ في: 2001/12/31 والمتضمن انشاء دواوين الترقية والتسيير العقاري للولايات التالية: إليزي، أدرار، تندوف، البيض، النعامة، غرداية والوادي أصبح OPGI مستقلا بذاته يتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية.[1]

المطلب الأول: تعريف ديوان الترقية والتسيير العقاري

يعتبر ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إليزي مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري تمارس نشاطات عقارية تابعة لوزارة السكن والعمران والمدينة، ومن بين أهدافها ومهامها تنفيذ البرامج السكنية المسطرة من قبل الوزارة الوصية في مختلف الصيغ خاصة السكن العمومي الإيجاري الموجه أساسا إلى ذوي الدخل المحدود.

وهذا تجسيدا للأهداف التي تسعى إلى تجسيدها الجهات الوصية للقضاء على أزمة السكن داخل المجتمع، وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات التي ترمي في مجملها إلى منح السكن إلى الأشخاص المستحقين وتحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع ومن بينها استحداث البطاقة الوطنية للسكن الذي يتم من خلاله التحقق من عدم استفادة طالبي السكن على المستوى الوطني من السكن في مختلف الصيغ لتفادي الاستفادة من أكثر من سكن.[2]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري

يدير دواوين الترقية والتسيير العقاري مجلس إدارة يتعين وفق أحكام المرسوم التنفيذي رقم: 147/91 المؤرخ في: 1991/05/12 والذي يتضمن تغيير الطبيعة القانونية للقوانين الأساسية لدواوين الترقية والتسيير العقاري وتحديد كيفية تنظيمها، ويشرف عليه مدير عام معين من طرف وزير السكن والعمران حيث يتشكل مجلس الإدارة من:

- خبراء يقترحهم الوزير المكلف بالسكن
- خبيرين يقترحهم الوزير المكلف بالمالية
- خبيرين يقترحهم الوزير المكلف بالجماعات المحلية، ويتم تعينهم بمقرر من الوزير المكلف بالسكن لمدة 03 سنوات، وفي حالة توقف أي عضو من الأعضاء يعوض بالأشكال نفسها إلى غاية انتهاء مهمته، وينتخب رئيس مجلس الإدارة من طرف نظرائه لمدة مهمته، وينتخب رئيس مجلس الإدارة طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها ويصادق على ما يلي:

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 82 الصادر في: 31 ديسمبر 2001.
[2] المرسوم التنفيذي رقم 147/91 المؤرخ في: 1985/04/13.

- مشروع نظامه الداخلي.
- برنامج عمل الديوان
- النظام الداخلي للديوان
- القروض والمصادقة على المخطط السنوي لتمويل الديوان
- القواعد العامة لإبرام الصفقات والعقود والاتفاقيات التي يكون الديوان فيها ملتزما
- وبصفة عامة كل القضايا التي يعرضها عليه المدير العام من أجل تحقيق أهداف الديوان[1]

كما يتولى الاشراف على الديوان مدير عام يتعين من طرف الوزير المكلف بالسكن، حيث تتمثل مهامه وفق مضمون المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 147/91 في النقاط التالية:

- يسهر على تحقيق الأهداف المرسومة للديوان
- يمثل الديوان ايزاء الغير ويمكنه توقيه جميع الوثائق التي تلزم الديوان
- يقوم بالأعمال التحفظية ويمارس الدعاوي القضائية
- يعد جداول تقديرية للإيرادات والنفقات ويقدمها للمصادقة عليها من طرف مجلس الإدارة
- يعرض في نهاية كل سنة مالية تقرير سنوي عن النشاط مرفقا بالحصائل وحسابات النتائج ويرسلها للمصادقة عليها

ويقع تحت اشراف المدير العام حسب الهيكل التنظيمي للديوان.

وطبقا لأحكام المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم: 147/91 المؤرخ في: 1991/05/12 وبناء على اقتراح مجلس إدارة الديوان يصادق على الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري.

[1] عبد الحفيظ بوخشبة , **دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة ديوان الترقية و التسيير العقاري – اليزي 2017-2018** , مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي محاسبة و جباية معمقة , معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير , المركز الجامعي المقاوم الشيخ امود بن مختار – اليزي - , 2021 , ص 37 .

الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري إليزي

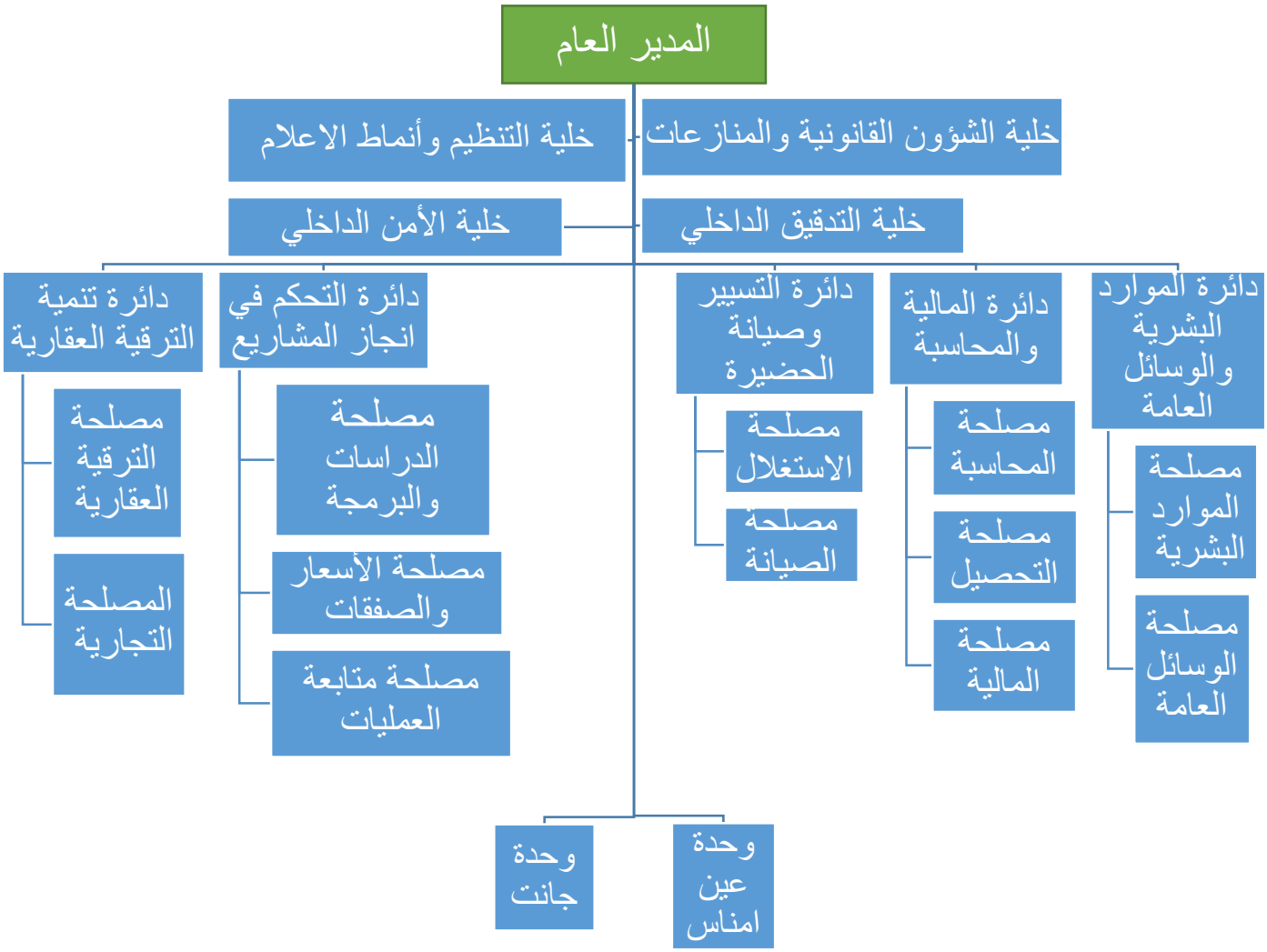

المطلب الثالث: أهداف ومهام ديوان الترقية والتسيير العقاري

الفرع الأول: أهداف مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري

حسب مضمون المادة 03 من المرسوم 270/85 المؤرخ في: 1985/11/05 الذي يغير تنظيم دواوين الترقية العقارية وتسييرها، حيث يعتبر ديوان الترقية والتسيير العقاري المسؤول عن تنفيذ ما يتعلق بالسياسة الاجتماعية للدول حيث يهدف إلى:

- إنجاز المعاملات المتعلقة بالملكية (المنازل السكنية والمحلات التجارية)
- تعزيز برامج الإسكان العمومي
- تولي الاشراف على عمليات تطهير العمارات وترميمها في إطار خاص لإعادة التأهيل
- تولي مسؤولية الإشراف على أشغال إنجاز المحلات والتجهيزات والمنشآت القاعدية
- المرافقة الازمة للحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجموعات المساكن المبنية

الفرع الثاني: مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري

حسب مضمون المادة 04 من المرسوم رقم 270/85 المؤرخ في: 1985/11/05 الذي يغير تنظيم دواوين الترقية والتسيير العقاري، ترقية الخدمة العمومية في ميدان السكن لاسيما للفئات الأكثر حرمانا وتقوم أيضا بما يلي:

- ترقية البيانات
- الإنابة عن أي متعامل في الاشراف على المشاريع المسندة إليه
- تأدية الخدمة قصد ضمان ترميم الأملاك العقارية ورد الاعتبار لها وصيانتها أيضا وحسب المادة 06

من نفس المرسوم، تكلفة دواوين الترقية والتسيير العقاري في ميدان التسيير العقاري بما يلي:

- تأجير السكنات والمحلات ذات الاستعمال المهني والتجاري والحرفي أو التنازل عنها
- تحصيل مبالغ الايجار والاعباء المترتبة كريوع التنازل على الأملاك العقارية التي تسيرها
- المحافظة على العقارات وملحقاتها قصد الإبقاء عليها باستمرار في حالة صالحة للسكن
- إعداد جرد للعمارات المكونة للحضيرة العقارية التي تسيرها
- تنظيم جميع العمليات التي تستهدف الاستعمال الأمثل للمحافظات العقارية التي تسيرها
- ضمان تسيير جميع الأملاك التي ألحقت بها حسب شروط خاصة في إطار وحدود قواعد تسيير الممتلكات العقارية

المبحث الثاني: تقيم الاداء المالي باستخدام نسب تطور النشاط

بعد تحصلنا على جدول حسابات النتائج للسنوات (2018 -2021) سنقوم بعرض وحساب وتحليل تطور العناصر الأساسية المكونة لجدول حسابات النتائج لديوان التسيير العقاري

المطلب الاول: عرض جداول حسابات النتائج لديوان الترقية و التسيير العقاري

1- عرض جدول حسابات للفترة (2018 -2019):

البيـــــــان	2018	2019
المبيعات والمتوجات الملحقة	**50,018,073.33**	**54,301,130.23**
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	-	-
الإنتاج المثبت	-	-
اعانات الاستغلال	-	-
انتاج السنة المالية 1	**50,018,073.33**	**54,301,130.23**
المشتريات المستهلكة	**-2,806,968.19**	**-1,849,342.20**
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى	**-2,582,502.34**	**-4,553,229.65**
استهلاك السنة المالية 2	**-5,389,470.53**	**-6,402,571.85**
القيمة المضافة للاستغلال3 (1+2)	**44,628,602.80**	**47,898,558.38**
اعباء المستخدمين	**-60,797,742.10**	-61,504,738.29
الضرائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة	-1,030,202.42	-1,179,107.00
اجمالي فائض الاستغلال	**-17,199,341.72**	**-14,785,286.91**
المنتجات العملياتية الاخرى	**29,380,845.70**	**243,307.30**
الاعباء العملياتية الاخرى	**-12,171,189.87**	**-98,245.21**
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات وخسارة القيمة	**-43,694,474.13**	**-43,345,015.47**
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	-	-
حساب المنتوج الغير مصنف	**44,924.74**	-
النتيجة العملياتية 5	**-43,639,235.28**	**-57,985,240.29**
المنتوجات المالية	-	**315,000.00**
الأعباء المالية	-	-

النتيجة المالية 6	-	**315,000.00**
7 قبل الضرائب النتيجة العادية(5+6)	**-43,639,235.28**	**57,670,240.29**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-
الضرائب المؤجلة تغيرات حول النتائج العادية	-	-
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**79,443,843.77**	**54,859,437.53**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**123,083,079.05**	**112,529,677.82**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية 8	**-43,639,235.28**	**-75,670,240.29**
منتوجات(العناصر غير عادية يطلب)	**7,058,654.41**	**5,170,078.36**
الأعباء(العناصر غير عادية)	-	-
النتيجة غير عادية9	**7,058,654.41**	**5,170,078.36**
النتيجة الصافية للسنة المالية10	**-36,580,580.87**	**52,500,161.93**

2- **عرض جدول حسابات للفترة(2019 -2020):**

البيـــــــان	**2019**	**2020**
المبيعات والمتوجات الملحقة	**54,301,130.23**	**59,939,128.36**
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	-	-
الإنتاج المثبت	-	-
اعانات الاستغلال	-	-
انتاج السنة المالية 1	**54,301,130.23**	**59,939,128.36**
المشتريات المستهلكة	**-1,849,342.20**	-1,891,482.35
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى	**-4,553,229.65**	**-2,376,893.47**
استهلاك السنة المالية 2	**-6,402,571.85**	**-4,268,375.82**
القيمة المضافة للاستغلال3 (1+2)	**47,898,558.38**	**55,670,752.54**
اعباء المستخدمين	-61,504,738.29	-73,678,752.54

الضرائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة	-1,179,107.00	-1.282.944.50
اجمالي فائض الاستغلال	**-14,785,286.91**	**-19.290.856.81**
المنتجات العملياتية الاخرى	**243,307.30**	**410,808.17**
الاعباء العملياتية الاخرى	**-98,245.21**	**-822,781.55**
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات وخسارة القيمة	**-43,345,015.47**	**-40,273,587.58**
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	-	-
النتيجة العملياتية 5	**-57,985,240.29**	**-59,976,417.77**
المنتوجات المالية	**315,000.00**	**283,384.21**
الأعباء المالية	-	-
النتيجة المالية 6	**315,000.00**	**283,384.21**
7 قبل الضرائب النتيجة العادية(5+6)	**57,670,240.29**	**-59,693,033.56**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-
الضرائب المؤجلة تغيرات حول النتائج العادية	-	-
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**54,859,437.53**	**60,633,320.74**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**112,529,677.82**	**-120,326,354.30**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية 8	**-75,670,240.29**	**-59,693,033.56**
منتوجات(العناصر غير عادية يطلب)	**5,170,078.36**	**6,048,815.94**
الأعباء(العناصر غير عادية)	-	-
النتيجة غير عادية9	**5,170,078.36**	**6,048,815.94**
النتيجة الصافية للسنة المالية10	**52,500,161.93**	**-53,644,217.62**

3- عرض جدول حسابات للفترة(2020-2021):

البيـــــــان	2020	2021
المبيعات والمتوجات الملحقة	**59,939,128.36**	**69,813,467.56**

تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	-	-
الإنتاج المثبت	-	-
اعانات الاستغلال	-	-
انتاج السنة المالية 1	**59,939,128.36**	**69.813.467.56**
المشتريات المستهلكة	-1,891,482.35	**-2.266.562.46**
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى	**-2,376,893.47**	**-4.881.145.17**
استهلاك السنة المالية 2	**-4,268,375.82**	**-7.147.707.63**
القيمة المضافة للاستغلال3 (1+2)	**55,670,752.54**	**62.665.759.93**
اعباء المستخدمين	-73,678,752.54	-72.501.475.36
الضرائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة	-1.282.944.50	-608.480.00
اجمالي فائض الاستغلال	**-19.290.856.81**	**-10.444.195.43**
المنتجات العملياتية الاخرى	**410,808.17**	**868.410.42**
الاعباء العملياتية الاخرى	**-822,781.55**	**-3.463.570.85**
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات وخسارة القيمة	**-40,273,587.58**	**-40.440.389.24**
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	-	-
النتيجة العملياتية 5	**-59,976,417.77**	**-53.479.745.10**
المنتوجات المالية	**283,384.21**	**281.914.16**
الأعباء المالية	-	-
النتيجة المالية 6	**283,384.21**	**281.914.16**
7 قبل الضرائب النتيجة العادية(5+6)	**-59,693,033.56**	**-53.197.830.94**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-
الضرائب المؤجلة تغيرات حول النتائج العادية	-	-
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**60,633,320.74**	**70.963.792.14**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**-120,326,354.30**	**-124.161.623.08**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية 8	**-59,693,033.56**	**-53.197.830.94**
منتوجات(العناصر غير عادية يطلب)	**6,048,815.94**	**12.049.477.66**

الأعباء(العناصر غير عادية)	-	-
النتيجة غير عادية9	**6,048,815.94**	**12.049.477.66**
النتيجة الصافية للسنة المالية10	**-53,644,217.62**	**-41.148.353.28**

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق 3

المطلب الثاني : حساب نسب تطور النشاط الأداء المالي لمؤسسة لديوان و التسيير العقاري

1- حساب نسبة تغير رقم الأعمال خارج الرسم لسنوات (2018-2021):

$\frac{CA\ n - CA\ n\text{-}1}{CA_{n-1}}$ أي $\frac{\text{رقم الاعمال لسنة 2019- رقم الاعمال لسنة 2018}}{\text{رقم الأعمال لسنة 2018}}$

$\frac{54301130.23 - 50018073.33}{50018073.33} = 0.98$

$\frac{CA\ n - CA\ n\text{-}1}{CA_{n-1}}$ أي $\frac{\text{رقم الاعمال لسنة 2020- رقم الاعمال لسنة 2019}}{\text{رقم الأعمال لسنة 2019}}$

$\frac{59939128.36 - 54301130.23}{54301130.23} = 0.10$

$\frac{CA\ n - CA\ n\text{-}1}{CA_{n-1}}$ أي $\frac{\text{رقم الاعمال لسنة 2021- رقم الاعمال لسنة 2020}}{\text{رقم الأعمال لسنة 2020}}$

$\frac{69813467.56 - 59939128.36}{59939128.36} = 0.16$

2- حساب نسبة تغيير الإنتاج لسنوات 2018-2021:

$\frac{\text{إنتاج لسنة 2019- إنتاج لسنة 2018}}{\text{إنتاج لسنة 2018}}$

54301130.23 – 50018073.33 = 0.98

50018073

إنتاج سنة 2020- إنتاج لسنة 2019

إنتاج لسنة 2019

59939128.36 – 54301130.23 = 0.10

54301130.23

انتاج سنة 2021- انتاج سنة 2020

انتاج سنة 2020

69813467.56 –59939128.36 = 0.16

59939128.36

3- حساب نسبة تغيير القيمة المضافة لسنوات(2018-2021):

$\frac{VA_n - VA_{n-1}}{VA_{n-1}}$ أي القيمة المضافة 2019- القيمة المضافة 2018 / رقم الأعمال لسنة 2018

47898558.38- 44628602.80=0.073

44628602.80

القيمة المضافة 2020- القيمة المضافة 2019

رقم الأعمال لسنة 2019

55670752.54- 47898558.38=0.16

47898558.38

القيمة المضافة 2021- القيمة المضافة 2020

رقم الأعمال لسنة 2020

62665759.93- 55670752.54=0.125

55670752.54

4- حساب نسبة تغيير النتيجة الصافية(RNE) لسنة (2018-2021):

$\frac{RNE_n - RNE_{n-1}}{RNE_{n-1}}$ أي النتيجة الصافية لسنة 2019- النتيجة الصافية 2018

النتيجة الصافية 2018

52500161.93-(-36580580.87)=2.43

36580580.87

النتيجة الصافية لسنة 2020- النتيجة الصافية 2019

النتيجة الصافية 2019

(-536442217.62)- 52500161.93=2.021

52500161.93

النتيجة الصافية لسنة 2021- النتيجة الصافية 2020

النتيجة الصافية 2020

(-41148353.28)-(-536442217.62) = - 0.23

-536442217.62

المطلب الثالث : تحليل نسب تطور النشاط الأداء المالي لمؤسسة لديوان و التسيير العقاري

من خلال حساب النسب تطور النشاط الأداء المالي لمؤسسة الديوان والتسيير العقاري نلاحظ ان :

1- **تحليل نسبة تغير رقم الأعمال للفترة الممتدة من 2018 إلى غاية 2021 :**

بلغت نسبة تغير رقم الأعمال للسنة المالية 2018 /2019 : 0.98 وسجل انخفاض في سنة 2019 /2020لتصل النسبة إلى 0.10 ليرتفع مرة أخرى ارتفاعا طفيفا تصل نسبته إلى 0.16 وذلك في سنة 2021/2020 وهذا راجع لثبات المبيعات المتمثلة أساسا في عدم توسع الحظيرة السكنية لان الديوان يعتمد في مبيعاته على حظيرته السكنية وانخفاض هذا الأخير تنعكس سلبا على مبيعاته ولان تمليك السكنات والمحلات التجارية لأصحابها وخروجها من أيطار الحظيرة التابعة للديوان يؤثر إما سلبا أو إيجابا على رقم أعمال الديوان

2- **تحليل نسبة تغير نسبة الإنتاج السنة المالية للفترة الممتدة من 2018 إلى غاية 2021 :** بلغت نسبة تغير الإنتاج للسنة المالية 2018 /2019 : 0.98 وسجل انخفاض في سنة 2019 /2020لتصل النسبة إلى 0.10 ليرتفع مرة أخرى ارتفاعا طفيفا تصل نسبته إلى 0.16 وذلك في سنة 2021/2020 وهذا راجع لعدم زيادة الإنتاج وبالتالي ثبات نسبة المبيعات هي الأخرى

3- **تحليل نسبة تغير نسبة القيمة المضافة السنة المالية للفترة الممتدة من 2018 إلى غاية 2021:**

سجلت ارتفاعا متواصلا خلال فترة الدراسة حيث بلغت النسب 0.073 لسنة 2019/2018 تم 0.16 لسنة 2020/2019 لتواصل ارتفاعها إلى 0.125 في سنة 2021/2020 ويرجع ذلك إلى زيادة حجم المبيعات الملحقة

4- **تحليل نسبة النتيجة الصافية للفترة الممتدة من 2018 الى غاية 2021:**

سجلت نسبة النتيجة الصافية لسنة 2019/2018 2.43 تم انخفضت الى2.021 وذلك في سنة 2020/2019 لتنخفض سلبا في سنة 2021/2020 مسجلة نسبة مقدرة ب 0.23- .

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا الى ان الديوان يعتمد في مبيعاته على حظيرته السكنية وانخفاض هذا الأخير تنعكس سلبا على مبيعاته ولان تمليك السكنات والمحلات التجارية لأصحابها وخروجها من أيطار الحظيرة التابعة للديوان يؤثر إما سلبا أو إيجابا على رقم أعمال الديوان , بالنسبة لنسبة تغيير الإنتاج بلغت في 2018 – 2019 0.98 وسجل انخفاض في سنة 2019 /2020لتصل النسبة إلى 0.10 ليرتفع مرة أخرى ارتفاعا طفيفا تصل نسبته إلى 0.16 وذلك في سنة 2021/2020 وهذا راجع لعدم زيادة الإنتاج وبالتالي ثبات نسبة المبيعات هي الأخرى في حين نسبة القيمة المضافة سجلت ارتفاعا متواصلا خلال فترة الدراسة حيث بلغت النسب 0.073 لسنة 2019/2018 تم 0.16 لسنة 2020/2019 لتواصل ارتفاعها إلى 0.125 في سنة 2021/2020 ويرجع ذلك إلى زيادة حجم المبيعات الملحقة و سجلت نسبة النتيجة الصافية لسنة 2019/2018 2.43 تم انخفضت الى2.021 وذلك في سنة 2020/2019 لتنخفض سلبا في سنة 2021/2020 مسجلة نسبة مقدرة ب 0.23- .

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع تقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات تطور النشاط حيث تطرقنا في الجانب النظري الى لإطار النظري لتقييم الأداء المالي في مؤسسة اقتصادية باستخدام مؤشرات تطور النشاط تناولنا فيه 3مباحث. المبحث الاول تحت عنوان تحليل المفاهيم الاساسية نحو المؤسسة الاقتصادية تعرفها فيه على ماهية المؤسسة الاقتصادية، انواع المؤسسات الاقتصادية، خصائص واهدف المؤسسات الاقتصادية اما في المبحث الثاني تناولنا الإطار النظري لتقييم الاداء المالي تم فيه التعرف على مفهوم وانواع الاداء المالي وخطوات تقييم الاداء المالي واهدافه ومصادر تقييم الاداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

وفي المبحث الاخير من الفصل الاول تطرقنا الى دراسة الاداء المالي باستخدام مؤشرات تطور النشاط فتعرفنا فيه ايضا على مفهوم المؤشر وانواع مؤشرات تطور النشاط وأهمية مؤشرات تطور النشاط في تقييم الاداء المالي

والفصل الثاني اخدنا نبذة حول ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ايليزي تطرقنا فيه الى مبحثين. في مطلب الاول من المبحث الاول تناولنا تعريف ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ايليزي والمطلب الثاني الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري المطلب الثاني اهداف ومهام ديوان الترقية والتسيير العقاري اما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى تقييم الاداء المالي باستخدام نسب تطور النشاط في المطلب الاول عرضنا فيه جداول حسابات النتائج لديوان من (2018_2021) وفي المطلب الثاني حساب نسب تطور نشاط الاداء المالي اما المطلب الثالث والاخير حللنا فيه نسب تطور النشاط للأداء المالي.

تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج:

- ان تحليل ومعالجة المسيرين للعوامل التي تؤثر على الأداء المالي الداخلية والخارجية واتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها، من اجل تحقيق الأهداف وكذا القيام بتعديل وتصحيح الاستراتيجية والخطط الموضوعة وترشيد استخدامات الموارد المتاحة عن طريق تقييم ادائها المالي باعتباره اداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة من اجل تحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء.
- استخدام المحلل المالي مجموعة من المؤشرات (رقم الأعمال والقيمة المضافة للاستغلال) لتقييم الأداء المالي لجدول حسابات النتائج لتحيل الوضع المالي للمؤسسة.

- اعتماد المحلل المالي للمؤسسة محل الدراسة على النسب ومؤشرات التوازن المالي لتعطي نتائج قراء صحيحة للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري لتقييم الأداء المالي في المؤسسة
- يعد جدول حسابات النتائج وثيقة نهائية في المؤسسة تلخص النشاط المالي خلال فترات معينة.

افاق الدراسة:

- تقييم الاداء المالي باستخدام تدفقات الخزينة
- تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المردودية
- دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

قائمة المراجع

قائمة المصادر:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82 الصادر في: 31 ديسمبر 2001

2- المرسوم التنفيذي 75/85 المؤرخ في: 1985/04/13

3- المرسوم التنفيذي رقم 147/91 المؤرخ في: 1985/04/13

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

2- حنفي عبد الغفار، الادارة المالية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية،1989

3- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، دار الجامهة بيروت، 1999

4- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993

5- لياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن،2006

6- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط5، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003

7- منير شاكر محمد، إسماعيل عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان– الأردن الطبعة الثانية

8- ناصر دادي عدون نواصر محمد فتحي ، دراسة الحالات المالية ، دار الأفاق ،الجزائر ،1991

9- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية للنشر، الجزائر

10- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، ط2 ، الأردن، عمان، دار وائل للمنشر والتوزيع،2011

مصادر ومراجع باللغة الاجنبية:

1- Jean Guy egos, Evaluation l'information comptable pour anticiper la valeur financier des actions in la revue financier, N° 156, Nov-Dec, 2005

2- Philippe Lorino, Méthodes et pratique de la performance, 3eme ed, d'organisation, 2013

قائمة البحوث الجامعية:

1- اكرام بن زغبة و لامية لشهب، و اقع استخدام مؤشرات الأداء في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية(دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ببرج بوعريريج), مذكرة لنيل شهادة الماستر في ادارة مالية , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج , 2021

2- امارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في إدارة الاعمال، جامعة الأردن , 2004

3- أنس مصلح ذياب الطراونة، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية (دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية) , مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة , جامعة الشرق الاوسط , 2015

4- بن عياش ليلة و بوالوارت منى، محددات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة قياسية لمجمع صيدال خلال فترة 2010 – 2019، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل , 2021

5- تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED , مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في إدارة الأعمال , المركز الجامعي العقيد اكلي محند اولحاج البويرة , 2012

6- توفيق سميح محمد الاغوات، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء عمان , 2015

7- جمال عبد الناصر صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،

8- خديجة دزايت و معطاالله مبروكة: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة البناء للجنوب و الجنوب الكبير BATISUD ورقلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في مالية المؤسسة , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 2013

9- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001

10- عادل شتي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة , 2002

11- عامر حبيبة، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير, جامعة محمد بوضياف المسيلة , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , 2017

12- عبد الغني دادان، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية: نحو ارساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007

13- عسوز بشرى، قراس رمزي: مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالت المركب الصناع التجار الحضنة المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة, 2019

14- عماد جودت نوري، تأثير استخدام المؤشرات المالية الحديثة كأداة لتقييم الأداء المالي والاستمرارية وفق معيار التَدقيق الدولي رقم 570 , رسالة تخرج لنيل شهادة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية و الادارية , جامعة الشرق الادنى , 2021

15- غالم كمال، بن خليف طارق، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق انموذج بطاقة الاداء المتوازن – دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، مجلة مجاميع المعرفة، مجلد 07، عدد 01 , 2021

16- كامل احمد أبو ماضي: بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، نيسان للطباعة والنشر، فلسطين , 2018

17- مجدوب احلام: دور مراقبة التسيير في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة المسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , 2014

18- مليكة زغيب، أدوات التحليل المالي في المؤسسة العمومية الصناعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 1997

الملاحق

ملحق رقم: 01

1- جدول حسابات للفترة (2018 -2019):

البيـــــــــــــــــــــــان	2018	2019
المبيعات والمتوجات الملحقة	**50,018,073.33**	**54,301,130.23**
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	-	**-**
الإنتاج المثبت	-	**-**
اعانات الاستغلال	-	**-**
انتاج السنة المالية 1	**50,018,073.33**	**54,301,130.23**
المشتريات المستهلكة	**-2,806,968.19**	**-1,849,342.20**
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى	**-2,582,502.34**	**-4,553,229.65**
استهلاك السنة المالية 2	**-5,389,470.53**	**-6,402,571.85**
القيمة المضافة للاستغلال3 (1+2)	**44,628,602.80**	**47,898,558.38**
اعباء المستخدمين	**-60,797,742.10**	-61,504,738.29
الضرائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة	-1,030,202.42	-1,179,107.00
اجمالي فائض الاستغلال	**-17,199,341.72**	**-14,785,286.91**
المنتجات العملياتية الاخرى	**29,380,845.70**	**243,307.30**
الاعباء العملياتية الاخرى	**-12,171,189.87**	**-98,245.21**
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات وخسارة القيمة	**-43,694,474.13**	**-43,345,015.47**
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	-	**-**
حساب المنتوج الغير مصنف	**44,924.74**	**-**
النتيجة العملياتية 5	**-43,639,235.28**	**-57,985,240.29**
المنتوجات المالية	**-**	**315,000.00**
الأعباء المالية	-	**-**
النتيجة المالية 6	**-**	**315,000.00**
7 قبل الضرائب النتيجة العادية(5+6)	**-43,639,235.28**	**57,670,240.29**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	**-**
الضرائب المؤجلة تغيرات حول النتائج العادية	-	**-**
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**79,443,843.77**	**54,859,437.53**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**123,083,079.05**	**112,529,677.82**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية 8	**-43,639,235.28**	**-75,670,240.29**
منتوجات(العناصر غير عادية يطلب)	**7,058,654.41**	**5,170,078.36**
الأعباء(العناصر غير عادية)	-	**-**

النتيجة غير عادية9	7,058,654.41	5,170,078.36
النتيجة الصافية للسنة المالية10	-36,580,580.87	52,500,161.93

ملحق رقم: 02

2- **جدول حسابات للفترة(2019 -2020):**

البيـــــــــــــــــــــــــان	2019	2020
المبيعات والمتوجات الملحقة	**54,301,130.23**	**59,939,128.36**
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	-	-
الإنتاج المثبت	-	-
اعانات الاستغلال	-	-
انتاج السنة المالية 1	**54,301,130.23**	**59,939,128.36**
المشتريات المستهلكة	**-1,849,342.20**	-1,891,482.35
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى	**-4,553,229.65**	**-2,376,893.47**
استهلاك السنة المالية 2	**-6,402,571.85**	**-4,268,375.82**
القيمة المضافة للاستغلال3 (1+2)	**47,898,558.38**	**55,670,752.54**
اعباء المستخدمين	-61,504,738.29	-73,678,752.54
الضرائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة	-1,179,107.00	-1.282.944.50
اجمالي فائض الاستغلال	**-14,785,286.91**	**-19.290.856.81**
المنتجات العملياتية الاخرى	**243,307.30**	**410,808.17**
الاعباء العملياتية الاخرى	**-98,245.21**	**-822,781.55**
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات وخسارة القيمة	**-43,345,015.47**	**-40,273,587.58**
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	-	-
النتيجة العملياتية 5	**-57,985,240.29**	**-59,976,417.77**
المنتوجات المالية	**315,000.00**	**283,384.21**
الأعباء المالية	-	-
النتيجة المالية 6	**315,000.00**	**283,384.21**
7 قبل الضرائب النتيجة العادية(5+6)	**57,670,240.29**	**-59,693,033.56**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-
الضرائب المؤجلة تغيرات حول النتائج العادية	-	-
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**54,859,437.53**	**60,633,320.74**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**112,529,677.82**	**-120,326,354.30**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية 8	**-75,670,240.29**	**-59,693,033.56**
منتوجات(العناصر غير عادية يطلب)	**5,170,078.36**	**6,048,815.94**
الأعباء(العناصر غير عادية)	-	-

النتيجة غير عادية9	5,170,078.36	6,048,815.94
النتيجة الصافية للسنة المالية10	52,500,161.93	-53,644,217.62

ملحق رقم:03

3- جدول حسابات للفترة(2020-2021):

البيـــــــــــــــــــــــــان	2020	2021
المبيعات والمتوجات الملحقة	**59,939,128.36**	**69,813,467.56**
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	-	-
الإنتاج المثبت	-	-
اعانات الاستغلال	-	-
انتاج السنة المالية 1	**59,939,128.36**	**69.813.467.56**
المشتريات المستهلكة	-1,891,482.35	**-2.266.562.46**
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى	**-2,376,893.47**	**-4.881.145.17**
استهلاك السنة المالية 2	**-4,268,375.82**	**-7.147.707.63**
القيمة المضافة للاستغلال3 (1+2)	**55,670,752.54**	**62.665.759.93**
اعباء المستخدمين	-73,678,752.54	-72.501.475.36
الضرائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة	-1.282.944.50	-608.480.00
اجمالي فائض الاستغلال	**-19.290.856.81**	**-10.444.195.43**
المنتجات العملياتية الاخرى	**410,808.17**	**868.410.42**
الاعباء العملياتية الاخرى	**-822,781.55**	**-3.463.570.85**
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات وخسارة القيمة	**-40,273,587.58**	**-40.440.389.24**
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	-	-
النتيجة العملياتية 5	**-59,976,417.77**	**-53.479.745.10**
المنتوجات المالية	**283,384.21**	**281.914.16**
الأعباء المالية	-	-
النتيجة المالية 6	**283,384.21**	**281.914.16**
7 قبل الضرائب النتيجة العادية(5+6)	**-59,693,033.56**	**-53.197.830.94**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-
الضرائب المؤجلة تغيرات حول النتائج العادية	-	-
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**60,633,320.74**	**70.963.792.14**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**-120,326,354.30**	**-124.161.623.08**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية 8	**-59,693,033.56**	**-53.197.830.94**
منتوجات(العناصر غير عادية يطلب)	**6,048,815.94**	**12.049.477.66**
الأعباء(العناصر غير عادية)	-	-

النتيجة غير عادية9	6,048,815.94	12.049.477.66
النتيجة الصافية للسنة المالية10	-53,644,217.62	-41.148.353.28

ملحق رقم: 04

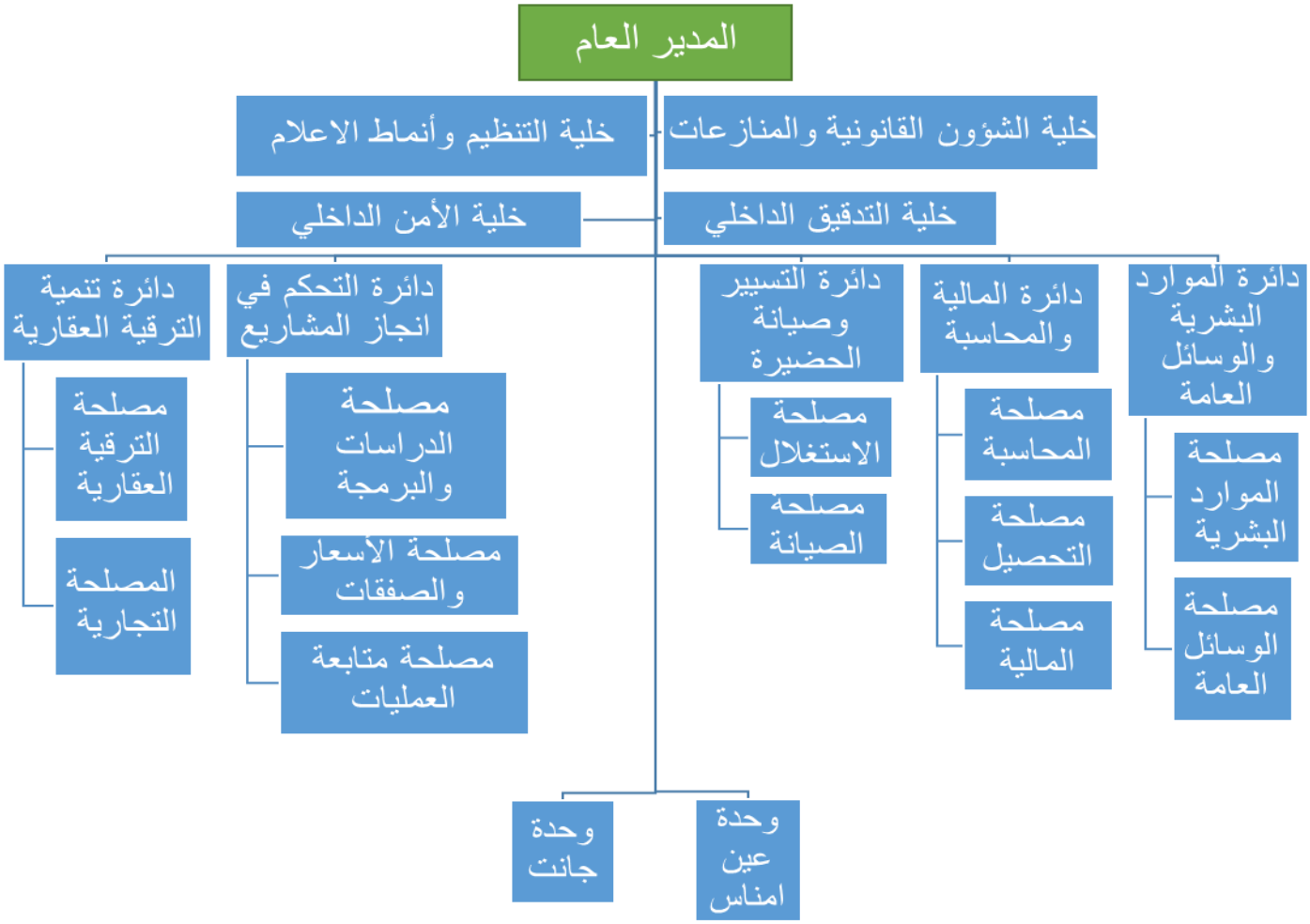
المدير العام
خلية الشؤون القانونية والمنازعات
خلية التنظيم وأنماط الاعلام
خلية التدقيق الداخلي
خلية الأمن الداخلي
دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة
مصلحة الموارد البشرية
مصلحة الوسائل العامة
دائرة المالية والمحاسبة
مصلحة المحاسبة
مصلحة التحصيل
مصلحة المالية
دائرة التسيير وصيانة الحضيرة
مصلحة الاستغلال
مصلحة الصيانة
دائرة التحكم في انجاز المشاريع
مصلحة الدراسات والبرمجة
مصلحة الأسعار والصفقات
مصلحة متابعة العمليات
دائرة تنمية الترقية العقارية
مصلحة الترقية العقارية
المصلحة التجارية
وحدة عين امناس
وحدة جانت